العدد واحد وأربعون
تاريخ الإصدار: 2 – آذار – 2022 م
www.ajsp.net
ISSN: 2663-5798

"التباين المكاني للجريمة وتغيرها النسبي في محافظات المملكة الاردنية الهاشمية باستخدام برامج نظم المعلومات الجغرافية GIS في الفترة (2015 – 2020)"

اعداد الباحثين:

زيد محمود إسماعيل السعيدات*

الدكتور مراد المواجدة **

الدكتورة ولاء الصرايرة ***

* طالب دكتوراه في قسم علم الإجتماع – تخصص علم الجريمة/ جامعة مؤتة، الكرك، الأردن.
** أستاذ علم الإجتماع المشارك – كلية العلوم الإجتماعية / جامعة مؤتة، الكرك، الأردن.
*** أستاذ علم الإجتماع المشارك – كلية العلوم الإجتماعية / جامعة مؤتة، الكرك، الأردن.

العدد واحد وأربعون
تاريخ الإصدار: 2 – آذار – 2022 م
www.ajsp.net
ISSN: 2663-5798

الملخص:

هدفت الدراسة بشكل رئيس التعرف على التباين المكاني للجرائم في المملكة الأردنية الهاشمية وتغيرها النسبي، وكذلك التعرف على درجة التباين المكاني في التوزيع المكاني للجرائم منسوباً لأعداد السكان في المحافظات في المملكة الأردنية الهاشمية للفترة (2015–2020).

استخدمت الدراسة منهج تحليل المضمون للبيانات الجنائية الصادرة عن مديرية الأمن العام للفترة (2015–2020)، واستخدام برمجية نظم المعلومات الجغرافية ArcGIS لتوقيع وتمثيل بيانات الجريمة في محافظات المملكة، والربط بينها، وتمثيل نتائج التحليل الإحصائي على الخرائط.

كشفت نتائج الدراسة عن وجود اتجاه عام لتزايد أعداد الجرائم في المملكة الأردنية الهاشمية في الفترة (2015–2020)، وتبين من النتائج وجود تباين في أعداد الجرائم بأنماطها المختلفة في محافظات المملكة مع تغير نسبي في أعدادها خلال فترة الدراسة، وأظهرت النتائج أن محافظات العاصمة واربد والزرقاء والبلقاء يزيد فيها معدل ارتكاب الجرائم منسوبا لأعداد السكان فيها عن المعدل العام للمملكة. وكشفت النتائج أن الجرائم التي تقع على الإدارة العامة والجرائم التي تشكل خطرا على السلامة العامة والجرائم المخلة بالثقة العامة تركزت بشكل كبير في محافظات العاصمة والزرقاء واربد.

وبناءً على نتائج الدراسة تم صياغة عدد من التوصيات والتي من أهمها زيادة الاهتمام بنشر إحصائيات الجريمة التفصيلية على مستوى المدن في المحافظات في الأردن؛ لأهمية ذلك في التحليل العميق للتباين المكاني للجريمة ومعرفة أماكن تركزها، وكذلك زيادة مستوى التواجد الأمني في المحافظات الأردنية التي تشهد زيادة في أعداد الجرائم مقارنة بالمحافظات الأخرى.

الكلمات المفتاحية: التباين المكاني للجريمة، برامج نظم المعلومات الجغرافية.

مقدمة:

تعد الجريمة من الظواهر البشرية التي لازمت الإنسان منذ بداياته على سطح الأرض، فكلما زاد عدد السكان وتقلصت المساحة التي يقطنها، زادت حاجاته واحتدم الصراع بين السكان على الموارد، وازدادت حالات وقوع الجريمة وتنوعت بينهم، رغم كل القوانين والتشريعات التي تحمي مكتسبات البشر، وتطور وسائل تنفيذها.

وحيث أن الجريمة سمة من سمات تفاعل الإنسان مع بيئته فقد زاد الاهتمام بتحليل الأنماط المكانية والزمانية للجريمة، وإتباع المناهج التطبيقية لخدمة قضايا المجتمع المختلفة (الزيني، 2014). وقد حظيت دراسة الجريمة باهتمام الباحثين من كافة التخصصات من مختلف الدول في العالم نظرا لتأثيراتها السلبية على التنمية والأمن المجتمعي، ومن بين الاتجاهات البحثية ظهر الاتجاه الجغرافي في دراسة الجريمة، من خلال فهم وتحليل أبعادها المكانية وارتباطها بالعوامل الإيكولوجية والبشرية، فظهرت مفهوم التباين المكاني للجريمة كأحد الموضوعات الحديثة التي تناقشها جغرافية الجريمة.

وقد بدأ الاهتمام بدراسة التباين المكاني للجريمة ضمن أبحاث جغرافية الجريمة في القرن التاسع عشر تحت مظلة علم الإجرام الكارتوغرافي Cartographic Criminology، وأدى تطور هذا العلم إلى ظهور مجموعة من الدراسات الايكولوجية؛ والتي اهتمت

بدراسة علاقة الإنسان بمحيطه الجغرافي Ecological studies of crime، ثم تبلور ضمن إطارها العام عدة اتجاهات متميزة في معالجة الجريمة مكانياً وزمانياً (السماك، 2020). ومع تطور أدوات البحث الجغرافي وأساليبه فقد تحولت دراسة جغرافية الجريمة من التركيز على الأماكن والأقاليم والولايات والمدن والأحياء، نحو التركيز على دراسة العلاقات بين صفات عناصر محددة من التركيبة الحضرية للجريمة، والصفات الطبيعية للمكان، والفرص المتاحة للجريمة (Eack and David, 2000).

وفي المملكة الأردنية الهاشمية وبالرغم من التقدم الذي أحرزته على صعيد الأمن ومحاربة الجريمة؛ إلا أن الجريمة في المملكة تتجه نحو الارتفاع بشكل عام بالرغم من التباين المكاني والزماني في أعدادها خلال الفترة الأخيرة (2015–2020)، فقد بلغ المجموع العام للجرائم المرتكبة في المملكة للفترة (2015–2020) والتي شملت الجرائم التي تقع على الانسان، والجرائم الواقعة على الأموال، والجرائم المخلة بالثقة العامة، والجرائم المخلة بالأخلاق والآداب العامة، والجرائم التي تقع على الإدارة العامة، والجرائم التي تشكل خطرا على السلامة العامة نحو (140676) جريمة بمعدل (23446) جريمة سنوياً (مديرية الأمن العام، 2020). وفي هذا الإطار حققت المملكة ترتيب متوسط على مؤشر الجريمة العالمي، فقد حققت المرتبة (52) و (51) من بين (117) دولة وفقا للتقرير السنوي العالمي لمؤشر الجريمة لعامي 2016 و 2018 على الترتيب، والصادر عن موسوعة قاعدة البيانات العالمية "NUMBEO" .

ونظراً لتنوع أنماط الجريمة وتباينها مكانيا وزمانيا في المملكة الأردنية الهاشمية، فقد سعت هذه الدراسة إلى تحليل الأنماط المكانية للجريمة في محافظات المملكة الأردنية الهاشمية للفترة (2015 – 2020). من خلال التعرف على أعدادها، وأنماطها، وتباينها المكاني، وارتباطها مع أعداد السكان في المحافظات، كما تسعى هذه الدراسة إلى إنتاج خرائط باستخدام نظم المعلومات الجغرافية GIS تساعد في إدراك وفهم التباين المكاني لأنماط الجريمة في المحافظات الأردنية يمكن الرجوع إليها في عملية دعم القرارات الأمنية الخاصة بالوقاية والحد من الجريمة.

مشكلة الدراسة وتساؤلاتها

تُعدُّ الجريمة من المشكلات الاجتماعية التي تعاني منها معظم المحافظات في المملكة الأردنية الهاشمية، فبالرغم من السياسات الأمنية للوقاية والحد منها إلا أنها ما زالت تشهد زيادة كبيرة في الفترة الأخيرة؛ نتيجة للعديد من التغيرات الاجتماعية والاقتصادية والتكنولوجية والثقافية والتي أدت إلى ظهور وتعدد أنماط مختلفة من الجرائم.

والمتتبع لأعداد الجرائم حسب توزيعها المكاني في المحافظات في المملكة الأردنية الهاشمية، يلاحظ إن هناك تباين في أعدادها بشكل كبير في المحافظات والأقاليم، فقد أوضح التقرير الإحصائي الجنائي الصادر عن مديرية الأمن العام للسنوات من (2015 –2020) الأعداد المتباينة للجريمة بكافة أنماطها في محافظات المملكة.

الأمر الذي يتطلب دراسة درجة التباين المكاني للجريمة في محافظات المملكة الأردنية الهاشمية، وكذلك دراسة التباين للجريمة منسوباً لأعداد السكان في المحافظات؛ فمعرفة الواقع المكاني لتركز الجرائم وفهم تباينها المكاني يساعد في اتخاذ القرارات الأمنية السليمة ويحدد مكان مواقع وحدات الأمن وتواجدها الثابت وحركتها وإجراءاتها المختلفة.

وتتبلور مشكلة الدراسة في محاولة الإجابة عن السؤالين التاليين:

1) ما درجة التباين المكاني للجرائم في المملكة الأردنية الهاشمية وتغيرها النسبي في الفترة 2015–2020؟
2) ما درجة التباين المكاني في التوزيع المكاني للجرائم منسوباً لأعداد السكان في المحافظات في المملكة الأردنية الهاشمية للفترة (2015–2020)

أهمية الدراسة:

تكمن أهمية الدراسة في أنها تتناول قضية هامة تمس الأمن المجتمعي الأردني بصورة شمولية، وتستدعي فهما صحيحا للأبعاد المكانية والزمانية للجريمة ومعالجتها بأسس علمية تسهم في الوقاية منها في مختلف مناطق المملكة، وتبرز أهمية الدراسة في محاولتها لتسليط الضوء على واقع التباين المكاني والزماني لأنماط الجريمة وتحليل توزيعها في مختلف مناطق المملكة، بجانب تركيز الدراسة على توفير البيانات والمعلومات والخرائط الرقمية حولها. ومن المتوقع أن تفيد هذه الدراسة الباحثين لتغطية النقص في الدراسات الأكاديمية الحديثة حول موضوع الدراسة.

وقد تسهم هذه الدراسة في دعم القرارات الأمنية المتعلقة بالوقاية من الجريمة، كما أن تحديد مواقع تركز الجريمة، بالتحليل باستخدام برامج نظم المعلومات الجغرافية (**GIS**)، قد يسهم في رفع كفاءة الإدارات الأمنية في الحد والتقليل من حجم الجرائم في المملكة.

أهداف الدراسة

تهدف الدراسة الى تحقيق ما يلي:

1. التعرف على التوزيع المكاني للجرائم الأكثر انتشاراً والتي شملت: الجرائم التي تقع على الإنسان، والجرائم الواقعة على الأموال، والجرائم المخلة بالثقة العامة، الجرائم المخلة بالأخلاق والآداب العامة، الجرائم التي تقع على الإدارة العامة، والجرائم التي تشكل خطراً على السلامة العامة، ومدى التباين في توزيعها في محافظات المملكة في الفترة (2015–2020).
2. التعرف على درجة التباين في التوزيع المكاني للجرائم منسوباً لأعداد السكان في المحافظات في المملكة الأردنية الهاشمية للفترة (2015–2020م).

مصطلحات ومفاهيم الدراسة الإجرائية

مفهوم الجريمة

تعرف الجريمة بأنها كل نشاط حرمه القانون وقرر له عقاباً إذا صدر من إنسان بالغ عاقل ويتمتع بالمسؤولية، أو أنه كل فعل يعاقب عليه القانون عقوبة جنائية ولا يبرره استعمال حق أو واجب (طوقان، 2012).

وتعرف الجريمة إجرائيًا: بأنها أي فعل أو سلوك أدى بمرتكبه إلى دخول السجن، أو أي سلوك يعد مخالفة قانونية أو نظامية، يترتب على ارتكابها دخول السجن وفقاً لقانون العقوبات الأردني.

العدد واحد وأربعون
تاريخ الإصدار: 2 – آذار – 2022 م
www.ajsp.net
ISSN: 2663-5798

التوزيع المكاني: يعرف التوزيع المكاني بأنه علاقة التأثير المتبادل بين الإنسان ومحيطه البيئي (السماك، 2020)، وهو المرادف في علم الجغرافيا البشرية لمفهوم التوزيع المكاني والزماني للظواهر في الطبيعية وتباينها مكانياً. ويعرف التوزيع المكاني بأنه أحد مفاهيم الجغرافية البشرية والذي يركز على الوصف الدقيق والمنظم للاختلافات المكانية لتركز الظواهر بعد فهم وتحليل الظواهر الجغرافية المحيطة بها (أبو راضي، 2016).

ويعرف التوزيع المكاني إجرائياً: بأنه تحديد توزيع الجرائم المرتكبة حسب المكان الذي ارتكبت فيه في محافظات المملكة الأردنية الهاشمية ومعرفة أماكن تركزها وتحليل تباينها المكاني منسوباً لأعداد السكان في المحافظات.

التوزيع الزماني: يستخدم هذا المفهوم للدلالة على توزيع الظواهر وتوضيح انتشارها بناءً على الوقت أو الزمن الذي وقعت فيه، سواء في شهور معينة من السنة أو حسب السنوات أو الفصول التي تتركز فيها (الزيادي، 2015).

ويعرف التوزيع الزماني إجرائياً: بأنه تحديد التباين في التوزيع المكاني للجرائم المرتكبة في محافظات المملكة الأردنية الهاشمية حسب السنوات التي ارتكبيت فيها.

جغرافية الجريمة: تعرف جغرافية الجريمة بأنها فرع من علم الجغرافيا البشرية يقوم على دراسة الأنماط المكانية والزمانية للجريمة، مع محاولة لإيجاد الأسباب التي أدت إلى هذه الأنماط، ويدرس في نفس الوقت الخصائص الاجتماعية والاقتصادية والديموغرافية لمرتكبي الجريمة، كما أنه يبحث في نفس المسار العلاقة بين أحجام السكان ودرجة التزاحم والكثافة السكانية وعلاقتها بانتشار الجريمة وتركزها المكاني (السعايدة، 2020).

وتعرف جغرافية الجريمة إجرائياً: بأنها تحديد الاختلافات المكانية والزمانية في توزيع الجريمة، وتفسير ذلك في ضوء العوامل الاجتماعية والاقتصادية والمكانية في المملكة الأردنية الهاشمية.

عوامل تنوع الجريمة

للجريمة أسبابها الموضوعية والذاتية التي تتجسد في المتغيرات الاجتماعية والاقتصادية والمكانية والزمانية وغيرها، ولكل من هذه العوامل والأسباب مدارسها التي تتبنى نظريات مفسرة لها، وعلى هذا الأساس تعددت تعريفات الجريمة.

وتتعدد العوامل المؤدية للجريمة، ومنها:

1. العوامل النفسية (السيكولوجية): فهي تؤكد على أن أسباب الجريمة ذات أصول نفسية، تتمثل في خلل في الشخصية، أو التكيف الانفعالي والاجتماعي أو نتيجة للتخلف العقلي.
2. العوامل الاجتماعية والاقتصادية البنائية: وتتمثل هذه العوامل في التغيرات البنائية التي تحدث في المجتمع.
3. العوامل النفسية الاجتماعية: فتؤكد هذه العوامل على دور الذات والمتغيرات المعرفية في سياق الجماعة التي يعيش فيها الفرد (الوريكات، 2014).

العدد واحد وأربعون
تاريخ الإصدار: 2 – آذار – 2022 م
www.ajsp.net
ISSN: 2663-5798

نظم المعلومات الجغرافية (GIS)

تعرف نظم المعلومات الجغرافية (GIS) بأنها نظام حاسوبي وتقنيات متكاملة تتكون من برمجيات، وأجهزة حاسوب، وخبراء للعمل على إدارة البيانات والمعلومات المكانية والزمانية، من خلال تخزينها وتحليليها ومعالجتها واسترجاعها وتمثيلها بيانياً، وذلك من أجل إيجاد الحلول للمشكلات، ولدعم القرارات التخطيطية في المجالات المختلفة (بن غضبان، 2018).

الإطار النظري والدراسات السابقة:

الأطر النظرية المفسرة لموضوع الدراسة

يتطلب تحديد مفهوم التباين المكاني للجريمة وفهم أبعادها، تقديم تصور ولمحة تاريخية عن الجهود العلمية التي أرست قواعدها وتطوير مفهومها، قد كانت الجهود الأولى تضعها تحت إطار "علاقة الجريمة والبيئة الطبيعية " (Harries and Stadler, 1983). أما حول الدراسات التي اهتمت بالتباين المكاني للجريمة أو جغرافية الجريمة، فقد مرت بثلاث مراحل، تمثلت المرحلة الأولى بالمدرسة الجغرافية وتضمنت الدراسات التي أجريت خلال القرن الثامن عشر، والذي قام بها الباحثون الإنجليز والفرنسيون أمثال Guerry, عام 1838م، و Fletcher عام 1848م، الذين وصفوا نمط التباين المكاني للجريمة ضمن الأقاليم والدول، والمرحلة الثانية كانت مرحلة المدرسة البيئية أو الأيكولوجية "مدرسة شيكاغو البيئية" وظهرت في الولايات المتحدة، وكان منطلق المدرسة البيئية أو الأيكولوجية بالربط بين الظاهرة الإجرامية والبيئة الجغرافية المحيطة، أما المرحلة الثالثة والتي بدأت في السبعينيات من القرن العشرين فقد ركزت على دراسة البيئة وكيفية تأثير نظام البيئة الحضرية Urban Environment والهندسة البيئية على الجريمة ومفهوم الأمن (Herbert, 2010).

وقد أشار (Ernest and Bogue, 1985) بأن التركز الكبير للجرائم في المدن هو ليس ظاهرة حديثة، فقد أشار هزيود وهوميروس في الفترة (750–650 ق.م) عن البيئة الفاسدة في المدن وما يسودها من نزاعات وجرائم، وكذلك قارن الرومان بين بيئة سكان المدن وبيئة سكان المجتمعات الزراعية، وأشاروا إلى أن السلوك الاجرامي يتركز في المدن، وأشار كذلك ابن خلدون (1332–1466م) أن سلوك أهل المدن يكثر فيه الفساد والأعمال الشريرة، بينما يتصف سكان الريف والبدو بالأخلاق الحميدة والسلوك القويم. ومن جانب آخر أوضحت الدراسات السوسيولوجية الحديثة أن تركز الجرائم في المدن يعود إلى تأثيرات متعلقة بخصائص سكان الأحياء والمناطق المكتظة والفقيرة المنتشرة في المدن، وما تعانيه من مشكلات تتمثل في نقص الخدمات والتسهيلات الاجتماعية (الجميلي، 2001).

وقد تطورت دراسات الجريمة وتباينها المكاني ضمن إطار جغرافية الجريمة، حيث بدأ الاهتمام بدراسة العلاقة بين العمليات الاجتماعية وأماكن ارتكاب الجريمة ونمطها وتباينها المكاني (Rosenbaum and Paul,1995). كما دعت بعض الدراسات إلى التركيز على التطبيق العملي للتحليل المكاني الجغرافي وتمثيل المواقع الجغرافية التي حدثت بها الجرائم كالدراسة التي أجراها برنتيغهام (Brantingham and Brantingham ,1993) والتي جاءت بعنوان Environmental Criminology .

وقد أجريت العديد من الدراسات الجغرافية حول أنماط الجريمة وتوزيعها المكاني، ولقد توصلت الدراسات التي أجريت في هذا المجال إلى أن هناك نمطاً في الجريمة يسود في المجتمعات، والتي تكون أكثر من غيرها، وحسب الخصائص الاجتماعية والثقافية لهذه المجتمعات، فقد أشارت دراسة سيرليون (Sirleon, 1977) التي أجريت في المكسيك أن معدلات جرائم القتل في المكسيك تزيد بقدار (24) ضعفاً عن معدلات جرائم القتل في الدنمارك وفرنسا وإيطاليا، وفي دراسة أخرى تم اجراؤها في بعض دول أمريكا اللاتينية (البرازيل،

العدد واحد وأربعون
تاريخ الإصدار: 2 – آذار – 2022 م
www.ajsp.net
ISSN: 2663-5798

المكسيك، الارجنتين) حيث أشارت هذه الدراسة أن جرائم السرقة والحرق العمد من بين أكثر الجرائم انتشاراً في هذه الدول. وقد دعمت نتائج الدراسات السابقة الافتراضات النظرية لكينارد Clinard وأبوت Abbott اللذين أشارا أنه يوجد في المجتمعات الناشئة أنماط محددة من الجرائم والتي تختلف عما يسود من جرائم في الدول المتقدمة، وأن جزءاً كبيراً من هذا الاختلاف يعود إلى تباين الإطار الثقافي بين هذه الدول. وقد أشار كلينارد وأبوت أن جرائم الجنس والمخدرات والعنف المرتبط بالإدمان على الكحول هو الأكثر انتشاراً في بعض الدول الأمريكية بينما تعد هذه الجرائم قليلة في بعض المدن المصرية مثل القاهرة ومدينة بولاق (Clinard, and Abbott ,1973). وأشار (Eck and David,1995) أن بعض أنماط الجرائم يتأثر وجودها ومعدلات ارتكابها مع ما تشهده المجتمعات من تحولات وتغيرات اجتماعية وثقافية سريعة، وبشكل خاص في الدول النامية التي تتبنى الحكومات فيها تنفيذ الخطط التنموية الهادفة إلى التطوير والتمدين. وحيث أن عمليات التمدين والتطوير التي تشهدها هذه الدول بفعل مشاريع التنمية ترفد مجتمعاته بأطر ثقافية واجتماعية جديدة ومتغيرة، يترتب عليها في كثير من الأحيان احتياجات جديدة لأفراد المجتمع، وتؤدي هذه الاحتياجات إلى اضطراب بعض الأفراد ودفعهم إلى ارتكاب جرائم جديدة، وبشكل خاص عندما لا تتوفر لدى الأفراد الطرق السليمة أو الصحيحة لتحقيق احتياجاتهم.

أما فيما يخص أسلوب توزيع الجرائم بشكل عام داخل البيئات الاجتماعية المختلفة، فقد أشارت العديد من الدراسات الحديثة نسبياً أن معدلات الجرائم وبشكل خاص جرائم القتل والسرقة والاغتصاب هي الأكثر انتشارا في المناطق الحضرية التي يتزايد فيها أعداد السكان وكثافة كبيرة دون وجود فروق جوهري بين الدول المتقدمة والنامية، فقد أشارت دراسة (Herbert, 1982) أن معدلات الجريمة في أمريكا واليابان والتي تملك بيانات دقيقة عن توزيع الجريمة في المدن الكبيرة فيها تزيد بشكل كبير عن المناطق الريفية البعيدة عن المدن، كما في الهند التي تتركز في مدنها الكبيرة الجرائم الخطيرة كما تبين أن هذه الاختلاف يظهر بشكل واضح في دول أمريكا اللاتينية وفي بعض الدول العربية مثل مصر والجزائر وتونس والعراق.

ويرى أصحاب الاتجاه الإيكولوجي أو البيئي بأن البيئة المحيطة بالفرد هي من العوامل المؤدية إلى ارتكاب الجريمة، وان الفروق بين البيئات الاجتماعية تؤدي إلى اختلاف في نسب الجريمة وأنماطها، وقد كانت فكرة (روبرت بارك R. Park) و(أرنست بيرجس E.Burgess) من رواد مدرسة شيكاغو تتركز في أن المدينة هي التي تحدد سلوك الأفراد، فالأحياء الفقيرة مثلاً تسكنها الأسر ذات الدخل القليل، لذا فالظروف المعيشية التي تعيشها هذه الأسر من بطالة وفقر وتفكك تكون مسببة للانحراف والجنوح والجريمة بشكل أكبر من المناطق الأخرى من المدينة التي يسكنها الأغنياء من الطبقة البرجوازية أو المتوسطة من ذوي الدخول المرتفعة، حيث تقل في هذه المناطق نسب الجريمة.

أما بخصوص طبيعة العلاقة بين حركة السكان وتنقلهم وهجرتهم داخل الأقاليم والسلوك الإجرامي، فقد أكد (Ernest and Bogue, 1985) على وجود هذه العلاقة، وأشار أن معدلات الجريمة ترتفع كثيراً في المناطق المزدحمة التي يتركز بها عدد كبير من المهاجرين بصفة خاصة، وأن نسبة الإجرام ترتفع في هذه المناطق بسبب تواجد عدد كبير من الأسر المفككة اجتماعياً.

ويعتقد منظرو الاتجاه الجغرافي من أمثال الفرنسي " مونتسكيو" Montesquieu (1689–1755) بوجود علاقة بين تباين أعداد الجرائم والظروف الطبيعية والجغرافية والمناخية في المكان، ويذكر " ابن خلدون" أن المناخ وتقلبات الطقس تؤثر في سلوك الأفراد، وأن المناخ من أهم العوامل المؤثرة على توفير الغذاء والماء للسكان بالإضافة لتأثيره على الراحة الفكرية والجسمية للسكان، وبيّن ذلك من خلال عقد مقارنة بين السكان القاطنين في دلتا النيل في مصر والسكان في مدينة فاس المغربية، فذكر أن السكان المصريين يميلون

أكثر إلى المرح واللهو، وأنهم غير قلقين على أوضاعهم المعيشية ومستقبل أبنائهم، بينما السكان في مدينة فاس المغربية لديهم قلق دائم على مستقبلهم (Johnstone, 1995).

بعد العرض النظري لتفسير التباين المكاني الجريمة، فقد أصبح من الواضح أن الباحثين في هذا الجانب ارتكزوا على المنهج الشمولي في دراسة تباين الجريمة وعلاقتها بعناصر المكان في الأقاليم والمدن. وحديثاً بدأ التركيز على دراسة التباين المكاني للجريمة من خلال دراسة العلاقات بين صفات عناصر محددة من التركيبة الحضرية للسكان والجريمة، وتوسعت مثل هذه الدراسات لتشمل الخصائص والمميزات الطبيعية والبشرية للمكان والفرص المتاحة للجريمة، ومن جانب آخر فتؤكد معظم الدراسات الحديثة مثل دراسة (Brantingham and Brantingham ,1981) ودراسة (Sirleon, 1977) لتي أجريت في هذا الجانب أن هناك التصاقا قوياً بين أنماط الجريمة وتنوعها وما تشهده المجتمعات من تغيرات بنائية، إذ أن عملية التطور على المستوى الاقتصادي والاجتماعي والتكنولوجي في المجتمع يترافق مع ظهور تباين في أنماط الجرائم وأماكن تركزها.

الدراسات السابقة وذات الصلة

بعد البحث في قواعد بيانات المكتبات الجامعية والدوريات والمجلات العلمية، فقد تبين وجود عدد من الدراسات ذات الصلة بموضوع الدراسات، ومن بواكير الدراسات ذات الصلة بموضوع الدراسة في الأردن دراسة (الربايعة، 1985) والتي هدفت إلى تحديد أنماط الجريمة في المجتمع الأردني، وكذلك دراسة (عبيدات، 1998) والتي بحثت في أنماط الجريمة في محافظات شمال الأردن من منظور اجتماعي، وعلى العموم فقد تم في هذا الجزء من الدراسة، عرض للعدد من الدراسات السابقة وذات الصلة حسب تسلسلها الزمني من الأحدث للأقدم، وبالشكل التالي.

أجرت (النعيمي، 2020) دراسة بعنوان "**تحليل نمط توزيع جرائم السرقة ودوافع ارتكابها في دولة الإمارات العربية المتحدة– أبوظبي**" وهدفت هذه الدراسة بشكل رئيس التعرف على نمط توزيع جرائم السرقة في إمارة أبوظبي في دولة الإمارات العربية المتحدة في الفترة (2012 – 2019)، وكذلك التعرف على الدوافع الاجتماعية والاقتصادية والشخصية لارتكاب جرائم السرقة من وجهة نظر مرتكبيها من نزلاء مراكز الإصلاح في إمارة أبوظبي في دولة الإمارات العربية المتحدة. استخدمت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي لتحديد أنماط جريمة السرقة في إمارة أبو ظبي، كما اعتمدت الدراسة على منهج المسح الاجتماعي لجمع البيانات من عينة الدراسة التي تكونت من (288) نزيل من النزلاء في مراكز الإصلاح والتأهيل في إمارة أبوظبي من مرتكبي جرائم السرقة. كشفت نتائج الدراسة عن وجود اتجاه عام لانخفاض أعداد جرائم السرقة في إمارة أبو ظبي خلال الفترة (2012–2019)، وقد أظهرت النتائج المتعلقة بالكشف عن أنماط جرائم السرقة في إمارة أبوظبي بالاعتماد على مؤشر النسبة المئوية والمتوسطات الحسابية حسب متغيرات: الجنس، الحالة الاجتماعية، المستوى التعليمي، الديانة، الحالة الوظيفية، ونوع الجريمة عن سيادة النمط الذكوري وفئة العزاب والمستوى التعليم الثانوي، ونمط جريمة سرقة المنازل في إمارة أبوظبي في دولة الامارات العربية المتحدة.

دراسة (السهلي، 2020) بعنوان **التباين المكاني والزماني للجريمة في دولة الكويت للفترة (2009–2018م)** هدفت الدراسة إلى التعرف على التوزيع المكاني والزماني للجريمة في دولة الكويت، تم استخدام المنهج الوصفي التحليلي والأساليب الإحصائية والكارتوجرافية لتمثيل بيانات الجريمة، كما تم استخدام أداة الاستبيان لجمع بيانات الدراسة من عينة الدراسة البالغ عددها (288) من المحكومين في

السجون الكويتية، وقد أظهرت نتائج الدراسة انخفاضاً في أعداد الجريمة تدريجياً في مختلف محافظات دولة الكويت، كما بينت نتائج الدراسة وجود تباين كبير في توزيع الجرائم الجنائية بين المحافظات حيث تركزت الجريمة في محافظتي حولي والجهراء.

دراسة السعايدة (2020) بعنوان **التباين المكاني للجريمة في محافظة العاصمة عمان**، هدفت الدراسة إلى التعرف على التوزيع النوعي والكمي للجرائم في محافظة عمان لعام 2015 حسب التقسيمات الأمنية ومعرفة العوامل المؤثرة في توزيع الجرائم داخل محافظة العاصمة، وبناء قاعدة بيانات جغرافية واضحة تبين التباين المكاني والنوعي والحجمي لارتكاب الجرائم في المحافظة، وقد اعتمد الباحث على المنهج الوصفي التحليلي، واستعمل معامل مجموع الترتيب في تفريد مديريات الشرطة حسب تركيز الجرائم، واستخدم أسلوب التحليل الكارتوجرافي بتوظيف نظم المعلومات الجغرافية في اعداد الخرائط لتبيان التباين المكاني للجريمة، كما اعتمد الباحث في جمع البيانات اللازمة من قسم الإحصاء الجنائي في إدارة المعلومات الجنائية، ومديريات شرطة العاصمة، وأظهرت نتائج الدراسة من أكبر العوامل المؤثرة في زيادة معدلات الجريمة هي الكثافة السكانية، ومساحة المنطقة، والبعد عن وسط المدينة، وتوصل إلى وجود تباين مكاني ونوعي وكمي في توزع الجريمة في محافظة العاصمة.

دراسة (البطوش، 2015) بعنوان **التباين المكاني والزماني للجرائم الجنائية في المملكة الأردنية الهاشمية وعلاقتها ببعض المتغيرات خلال الفترة (2009–2013م)**، هدفت الدراسة إلى معرفة الاختلافات المكانية في توزيع وأنماط الجرائم في محافظات المملكة الأردنية الهاشمية، وتم استخدام المنهج الوصفي الكمي والأساليب الإحصائية، وتوصلت الدراسة إلى أن زيادة معدلات أعداد الجرائم في الأردن بوجه عام خلال فترة الدراسة بحيث ازدادت بشكل تريجي، ووجود تباين الكبير في توزيع أعداد الجرائم بكافة أنواعها بين المحافظات بحيث كان التركز الكبير للجرائم في محافظات العاصمة وإربد والزرقاء والبلقاء ومأدبا.

دراسة (زعرور، 2015) بعنوان "**النمط التوزيعي للجرائم والأوساط الحضرية في الجزائر**"، وهدفت هذه الدراسة الى تعزيز اتجاهات وحجم الجريمة في الجزائر خلال الفترة (2002–2012) والتعرف على أهم أنماط الجريمة والأكثر انتشاراً في الأقاليم الجغرافية في الجزائر، وكذلك استنتاج أهم العوامل المؤدية إلى ارتكاب الجريمة من خلال فهم وتحليل اتجاهاتها، اعتمدت هذه الدراسة على البيانات الوطنية للجرائم من طرف مديرية الأمن الوطني، وتضمن الجرائم المتعلقة بجرائم الاغتصاب، والجرائم ضد الملكية، والأشخاص، والمخدرات، وأظهرت النتائج اختلاف نمط توزيع الجريمة في المناطق وخاصة جرائم السرقة والنصب والاحتيال، وبينت النتائج وجود اتجاه عام لارتفاع معدلات الجريمة في مختلف المناطق.

دراسة (طوقان، 2012) بعنوان **التوزيع المكاني للجريمة في مدينة نابلس ومخيماتها**، وهدفت الدراسة إلى تحديد أكثر الأماكن التي تشهد ارتفاعاً في معدلات الجريمة في مدينة نابلس ومخيماتها، استخدمت الدراسة المنهجية الوصفية التحليلية، وقد شملت مصادر جمع البيانات التقارير والإحصائيات المتعلقة بالجريمة في مدينة نابلس الصادرة من الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني والدوائر الرسمية الحكومية، أظهرت نتائج الدراسة أن معظم الجرائم التي ارتكبت في محافظة نابلس تتركز في المخيمات بنسبة بلغت (47.5%) وأن أكثر الجرائم انتشاراً من قبل المحكومين ضمن سكان مدينة نابلس هي الجرائم الواقعة على الأموال بما نسبته (68.5%) بينما الجرائم الواقعة على الأفراد جاءت بنسبة (21%).

ومن الدراسات الأجنبية، دراسة (Engjellushe & Myzafaer, 2018) بعنوان "**التوزيع الجغرافي والمكاني للجريمة في دولة ألبانيا في الفترة (2010–2016)**" هدفت هذه الدراسة إلى معرفة التباين في التوزيع المكاني للجرائم في دولة ألبانيا، والتعرف على أشكال

الجريمة المستحدثة فيها، اعتمدت الدراسة المنهج الوصفي والتحليل الكارتوجرافي والبيانات والإحصاءات الرسمية، وأظهرت نتائج الدراسة أن معظم الجرائم تتركز في المدن الكبيرة ذات الكثافة السكانية المرتفعة، والتي يتميز سكانها بانخفاض المستوى التعليمي، وتزايد نسبة البطالة، وتدني الأوضاع الاقتصادية وتفشي الفقر الشديد، وفي الأماكن النائية.

كما أجرى كومار (Kumar، 2017) دراسة بعنوان " **تحديد مناطق تركُّز الجرائم وعلاقتها بمناطق سكن الجناة، باستخدام نظم المعلومات الجغرافية**" وهدفت الدراسة إلى الكشف عن المناطق التي تتركز فيها الجريمة في مملكة البحرين وتحديدها على الخرائط، مع ربطها بمناطق سكن المجرمين، وقد تم استخدام نظم المعلومات الجغرافية والتقنيات الإحصائية المكانية، لإجراء التحليل المكاني للجريمة في المملكة، والكشف عن العلاقات الإحصائية المكانية للجريمة، وذلك لمعرفة أنماط الجريمة ومناطق توزيعها ومواطن كثافتها، من خلال استخدام أساليب التحليل المكاني للكشف عن أماكن تركز الجرائم في المملكة، واستخدام تحليل كيرنل الجرائم. استخدم الباحث عدة طرق من خلال الاعتماد على خرائط الأساس لمملكة البحرين، وتم توقيع الطرق والأحياء، ومناطق توزيع الجريمة، وأماكن سكن الجناة.

ما يميز الدراسة الحالية عن الدراسات السابقة

من خلال التعرض للدراسات السابقة العربية والأجنبية منها، يمكن القول بأن معظم الدراسات تشترك مع الدراسة الحالية في بعض أهدافها، إلا أن هذه الدراسة تنفرد عن الدراسات السابقة بأنَّها من الدراسات الحديثة التي بحثت بشكل رئيس في التباين المكاني للجريمة في المملكة الأردنية الهاشمية، كما تنفرد بالمنهجية التي ستعتمدها وهي المنهج التحليلي باستخدام أساليب التحليل الكمي واستخدام برامج نظم المعلومات الجغرافية لتوضيح التباين المكاني لأنماط الجريمة في المملكة للفترة (2015–2020).

الإجراءات المنهجية للدراسة

منهجية الدراسة

استخدمت الدراسة منهج تحليل المضمون للبيانات الجنائية الصادرة عن مديرية الأمن العام للفترة (2015–2020)، وقد تم استخدام هذا المنهج لملائمته لتحقيق أهداف الدراسة، حيث أن تحديد طبيعة ملامح واتجاهات تباين أنماط الجريمة في فترة محددة مرتبط أساساً بتوفر البيانات الخاصة بالجريمة، فإحصاءات الجريمة تعد ركيزة أساسية في فهم طبيعة اتجاهات الجريمة وتباينها المكاني ودرجة تغيرها في المحافظات الأردنية، وكذلك لوصف وتحليل العلاقة بين المتغيرات.

مصادر البيانات:

اعتمدت الدراسة على مصادر البيانات التالية:

1 – البيانات والإحصائيات الجنائية الصادرة عن مديرية الأمن العام لتحديد أعداد الجرائم في المملكة الأردنية الهاشمية للفترة (2015–2020).

2– البيانات من دائرة الإحصاءات العامة لأعداد السكان في الأردن.

3- الملاحظات الشخصية للباحث.

ولتحقيق أهداف الدراسة والإجابة عن أسئلتها فقد اعتمدت منهجية هذه الدراسة على ثلاث محاور أساسية هي:

1- المحور الأول: ويشكل الإطار العام والنظري للدراسة حيث يشمل دراسة ومراجعة المفاهيم والأسس النظرية والتطبيقية لموضوع التباين المكاني لتوزيع الجرائم في المملكة الأردنية الهاشمية. وكذلك مراجعة الدراسات والبحوث السابقة المتاحة ذات الصلة بموضوع الدراسة.
2- المحور الثاني: ويشمل جمع ومعالجة البيانات والمعلومات الخاصة بالجريمة خلال فترة الدراسة (2015-2020).
3- المحور الثالث: ويمثل الإطار التحليلي للدراسة ويتضمن تحليل التباين المكاني للجريمة والسكان في المحافظات الأردنية. وكذلك يشمل هذا المحور استخدام أساليب التحليل الكمي الإحصائي والكارتوغرافي لتحديد مؤشرات واتجاهات الجريمة خلال فترة الدراسة. واستخدمت الدراسة برمجية نظم المعلومات الجغرافية ArcGIS لتوقيع وتمثيل بيانات الجريمة في محافظات المملكة، والربط بينها، وتمثيل نتائج التحليل الإحصائي على الخرائط.

عرض نتائج أسئلة الدراسة:

السؤال الأول: ما درجة التباين المكاني والزماني للجرائم في المملكة الأردنية الهاشمية في الفترة 2015-2020؟

للإجابة عن هذا السؤال ولوضع تصور أفضل للتباين المكاني والزماني للجرائم؛ تم أولاً تتبع تطور أعداد الجرائم الأكثر انتشاراً والتي أصبحت تشكل مصدر قلق للمجتمع في المملكة الأردنية الهاشمية وتحديد اتجاهها في الفترة (2015-2020)؛ والتي شملت: الجرائم التي تقع على الانسان، والجرائم الواقعة على الأموال، والجرائم المخلة بالثقة العامة، الجرائم المخلة بالأخلاق والآداب العامة، جرائم التي تقع على الإدارة العامة، والجرائم التي تشكل خطرا على السلامة العامة. وثانيا تتبع معدل تغيرها النسبي، وثالثاً تحديد التباين في أماكن حدوثها حسب محافظات المملكة خلال فترة الدراسة.

أولاً: تطور أعداد الجرائم وتغيرها النسبي في الفترة (2015-2020)

يوضح الجدول (1) تطور أعداد الجرائم وتغيرها النسبي في المملكة الأردنية الهاشمية في الفترة 2015-2020.كما يوضح الشكل (1) الاتجاه العام لتطور أعداد الجرائم في المملكة.

العدد واحد وأربعون
تاريخ الإصدار: 2 – آذار – 2022 م
www.ajsp.net
ISSN: 2663-5798

جدول (1)

تطور أعداد الجرائم في المملكة الأردنية الهاشمية ومعدل تغيرها النسبي للفترة (2015–2020 م)

السنة	عدد الجرائم	(%) من المجموع العام	معدل التغير النسبي (%)
2015	23960	17.03	-
2016	22286	15.84	-6.99
2017	22194	15.78	-0.41
2018	24164	17.18	8.88
2019	26022	18.50	7.69
2020	22050	15.67	-15.26
المجموع	140676	100	-

المصدر: من إعداد الباحث، بالاعتماد على التقرير الإحصائي الجنائي، الأمن العام، للسنوات(2015، 2016، 2017، 2018، 2019، 2020).

العدد واحد وأربعون
تاريخ الإصدار: 2 – آذار – 2022 م
www.ajsp.net
ISSN: 2663-5798

شكل (1)

اتجاه تطور أعداد الجرائم في المملكة للفترة (2015–2020 م)

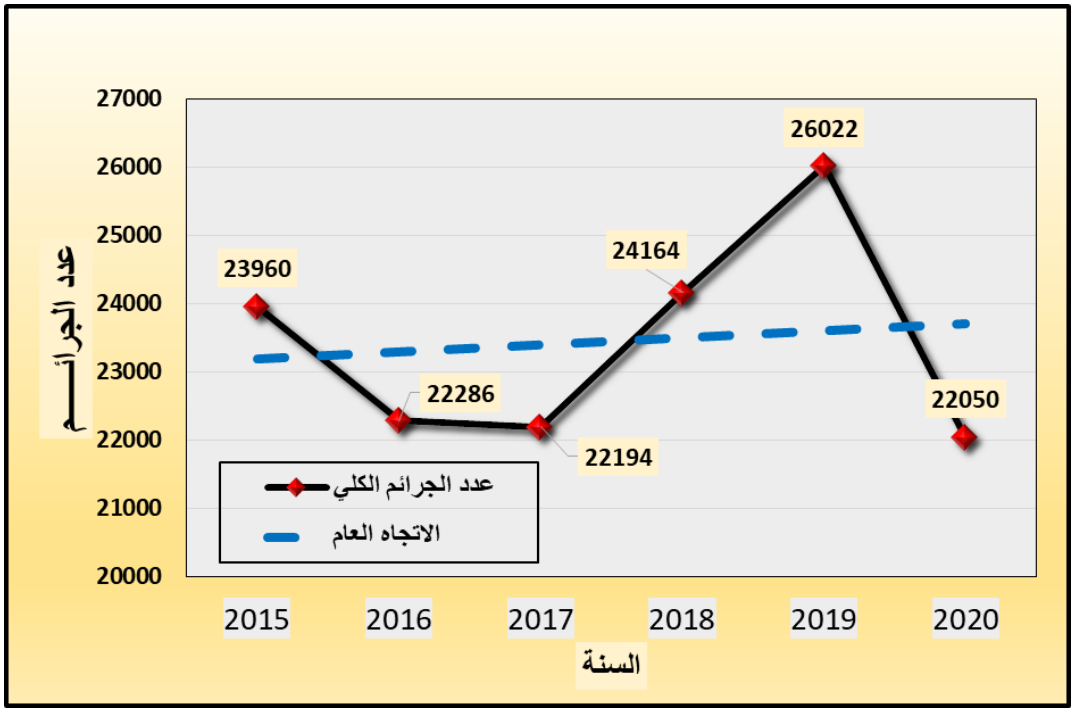

يتضح من الجدول (1) والشكل (1) التباين في أعداد الجرائم في المملكة الأردنية الهاشمية في الفترة (2015–2020)، مع وجود اتجاه عام نحو التزايد في أعداد الجرائم، ووجود تغير نسبي في أعدادها، حيث شهد عام (2019) أكبر عدد من الجرائم (26022) جريمة، بينما شهد عام (2020) أقل عدد (22050) جريمة، أما في عامي (2016) و (2017) فقد شهدت أعداد الجرائم انخفاض كبير (22286) و (22194) جريمة على الترتيب، مقارنة بعامي (2015) و (2018) التي بلغ عدد الجرائم المرتكبة فيها (23960) و (24164) جريمة على الترتيب.

ثانياً: تطور أعداد الجرائم حسب نمط الجريمة، وتغيرها النسبي في الفترة (2015–2020)

يوضح الجدول (1) تطور أعداد الجرائم وتغيرها النسبي حسب النمط في المملكة الأردنية الهاشمية في الفترة 2015–2020.كما يوضح الشكل (2) التغير النسبي لتطور أعداد الجرائم حسب النمط في المملكة.

العدد واحد وأربعون
تاريخ الإصدار: 2 – آذار – 2022 م
www.ajsp.net
ISSN: 2663-5798

جدول (2)

تطور أعداد الجرائم في المملكة حسب نمط الجريمة للفترة (2015 – 2020)

نمط الجريمة	السنوات					
	2015	2016	2017	2018	2019	2020
الجرائم التي تقع على الإنسان	1644	1458	1420	1148	1177	1129
الجرائم المخلة بالثقة العامة	231	199	244	182	213	169
الجرائم الواقعة على الأموال	16431	14531	14529	16661	18459	14649
الجرائم المخلة بالأخلاق والآداب العامة	1255	1536	1542	1539	1550	1402
جرائم التي تقع على الإدارة العامة	2416	2807	2642	2709	2419	2561
الجرائم التي تشكل خطراً على السلامة العامة	1983	1755	1817	1925	2204	2140
المجموع	23960	22286	22194	24164	26022	22050

المصدر: من إعداد الباحث، بالاعتماد على التقرير الإحصائي الجنائي، الأمن العام، للسنوات(2015، 2016، 2017، 2018، 2019، 2020).

العدد واحد وأربعون
تاريخ الإصدار: 2 – آذار – 2022 م
www.ajsp.net
ISSN: 2663-5798

شكل (2)

التغير النسبي لأعداد الجرائم في المملكة حسب نمط الجريمة للفترة (2015 – 2020)

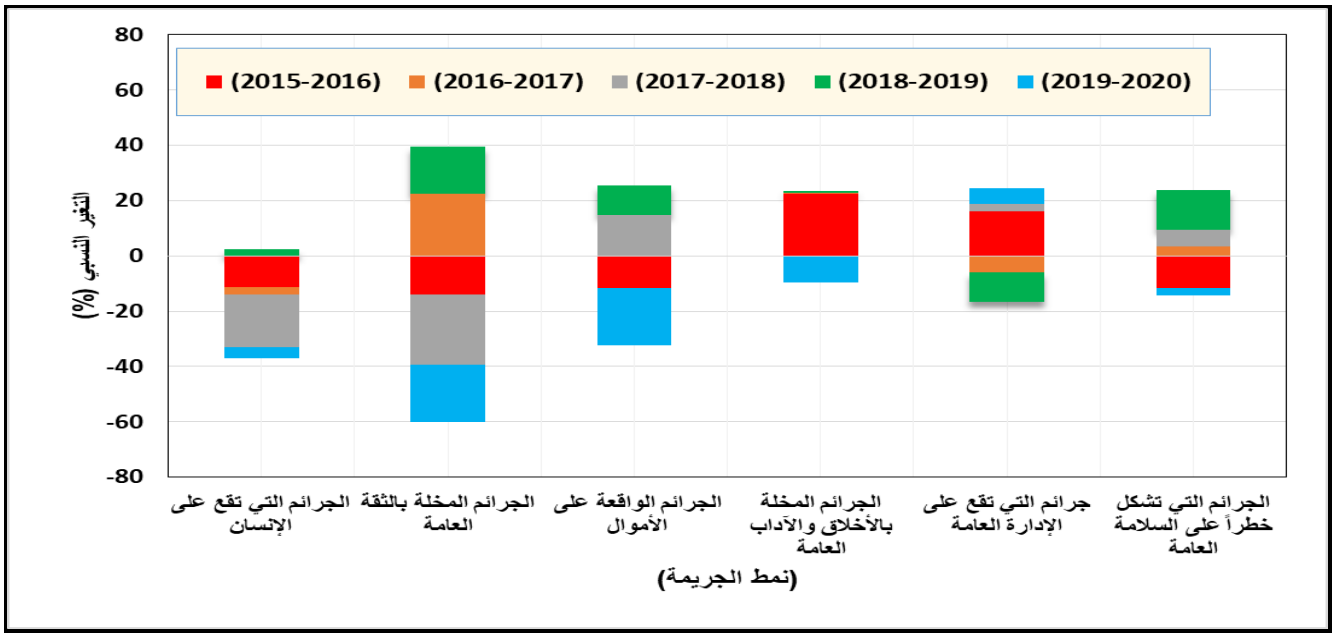

يتضح من الجدول (2) والشكل (2) التباين في أعداد الجرائم حسب نمطها في المملكة الأردنية الهاشمية في الفترة (2015–2020)، مع وجود اتجاه عام نحو التزايد والانخفاض في أعداد الجرائم، ووجود تغير نسبي في أعدادها، حيث كان أكثر تغير نسبي في الجرائم المخلة بالثقة العامة التي تراوحت نسب تغيرها النسبي بين (59.92–) الى (39.65 %) ، تلاها الجرائم الواقعة على الأموال التي تراوحت نسب تغيرها النسبي بين (32.21–) الى (25.46 %) ، أما الجرائم التي شهدت تغيرات نسبية قليلة في أعدادها فجاءت الجرائم التي تقع على الإنسان التي تراوحت نسب تغيرها النسبي بين (37.15–) الى (2.52 %) والجرائم المخلة بالأخلاق والآداب العامة التي تراوحت نسب تغيرها النسبي بين (9.54–) الى (9.74 %)

ثالثاً: التغير النسبي في أنماط الجرائم في محافظات المملكة الأردنية الهاشمية للفترة (2015–2020)

1- الجرائم التي تقع على الإنسان:

يوضح الجدول (3) تطور أعداد الجرائم التي تقع على الإنسان في محافظات المملكة الأردنية الهاشمية للفترة (2015 –2020)، والتي شملت (جرائم الشروع بالقتل، القتل مع سبق الإصرار، القتل القصد، وجرائم الضرب المفضي للموت، القتل من غير قصد) كما يوضح الشكل (3) التغير النسبي في أعدادها في فترة الدراسة.

AJSP
المجلة العربية للنشر العلمي
العدد واحد وأربعون
تاريخ الإصدار: 2 – آذار – 2022 م
www.ajsp.net
ISSN: 2663-5798

جدول (3)

تطور أعداد الجرائم التي تقع على الإنسان في محافظات المملكة للفترة (2015 – 2020)

المحافظات	السنة					
	2015	2016	2017	2018	2019	2020
العاصمة "عمان"	549	516	515	361	334	333
الزرقاء	314	251	227	169	219	185
البلقاء	124	143	127	119	120	76
مأدبا	42	33	22	43	40	37
اربد	259	238	268	248	203	226
المفرق	39	28	65	53	69	73
عجلون	20	33	22	18	23	26
جرش	78	53	40	38	58	43
الكرك	64	38	71	48	53	65
الطفيلة	24	22	16	13	13	14
معان	66	21	24	11	19	29
العقبة	38	23	23	27	26	24

المصدر: من إعداد الباحث، بالاعتماد على التقرير الإحصائي الجنائي، الأمن العام، للسنوات(2015، 2016، 2017، 2018، 2019، 2020).

العدد واحد وأربعون
تاريخ الإصدار: 2 – آذار – 2022 م
www.ajsp.net
ISSN: 2663-5798

شكل (3)

التغير النسبي للجرائم التي تقع على الإنسان في المحافظات للفترة (2015 –2020)

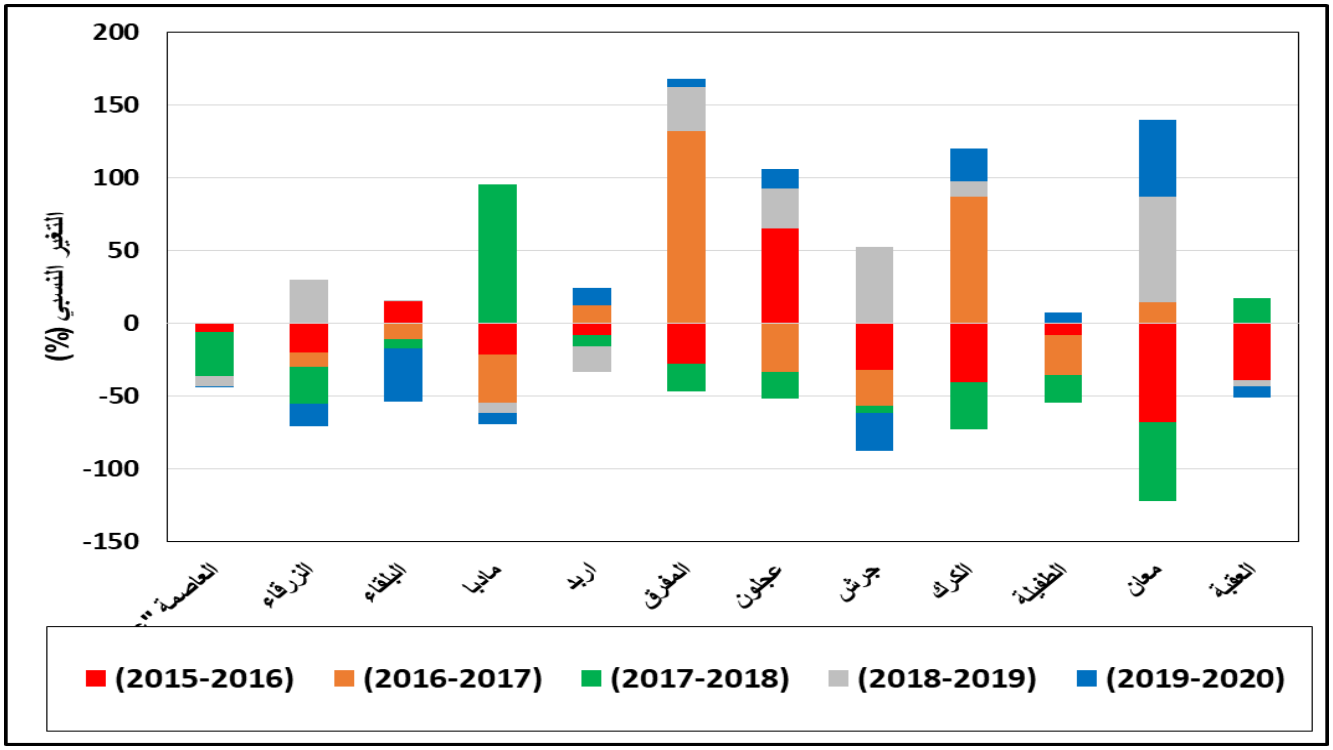

يتضح من الجدول (3) والشكل (3) التباين في أعداد الجرائم التي تقع على الإنسان في محافظات المملكة الأردنية الهاشمية للفترة (2015 –2020) مع وجود اتجاه عام نحو التزايد والانخفاض في أعدادها، ووجود تغير نسبي في أعدادها، حيث كان أكثر تغير نسبي في أعداد الجرائم التي تقع على الإنسان في محافظة معان التي تراوحت نسب تغيرها النسبي بين (122.34) الى (139.64 %) ، تلاها في محافظة المفرق التي تراوحت نسب تغيرها النسبي بين (46.67) الى (168.13 %) ، أما المحافظات التي شهدت تغيرات نسبية قليلة في أعداد الجرائم التي تقع على الإنسان فقد تمثلت في محافظة العاصمة التي تراوحت نسب تغيرها النسبي بين (43.88–) الى (0.00 %) وفي محافظة اربد التي تراوحت نسب تغيرها النسبي بين (33.42–) الى (23.95 %).

ثانياً: الجرائم المخلة بالثقة العامة

يوضح الجدول (4) تطور أعداد الجرائم المخلة بالثقة العامة في محافظات المملكة الأردنية الهاشمية للفترة (2015 –2020)، والتي شملت (تزييف النقد والتزوير الجنائي) كما يوضح الشكل (4) التغير النسبي في أعدادها في فترة الدراسة.

العدد واحد وأربعون
تاريخ الإصدار: 2 – آذار – 2022 م
www.ajsp.net
ISSN: 2663-5798

جدول (4)

تطور أعداد الجرائم المخلة بالثقة العامة في محافظات المملكة للفترة (2015 – 2020)

المحافظات	السنة					
	2015	2016	2017	2018	2019	2020
العاصمة "عمان"	118	127	145	103	110	74
الزرقاء	28	28	33	16	29	23
البلقاء	10	12	14	12	6	14
مأدبا	2	3	2	4	6	4
اربد	22	20	18	24	28	17
المفرق	9	21	12	13	15	15
عجلون	1	3	4	1	3	3
جرش	5	4	6	1	3	5
الكرك	6	5	3	4	1	2
الطفيلة	1	2	1	1	3	1
معان	10	11	4	2	2	5
العقبة	4	5	3	1	7	3

المصدر: من إعداد الباحث، بالاعتماد على التقرير الإحصائي الجنائي، الأمن العام، للسنوات(2015، 2016، 2017، 2018، 2019، 2020).

العدد واحد وأربعون
تاريخ الإصدار: 2 – آذار – 2022 م
www.ajsp.net
ISSN: 2663-5798

شكل (4)

التغير النسبي للجرائم المخلة بالثقة العامة في محافظات المملكة الأردنية الهاشمية للفترة (2015 –2020)

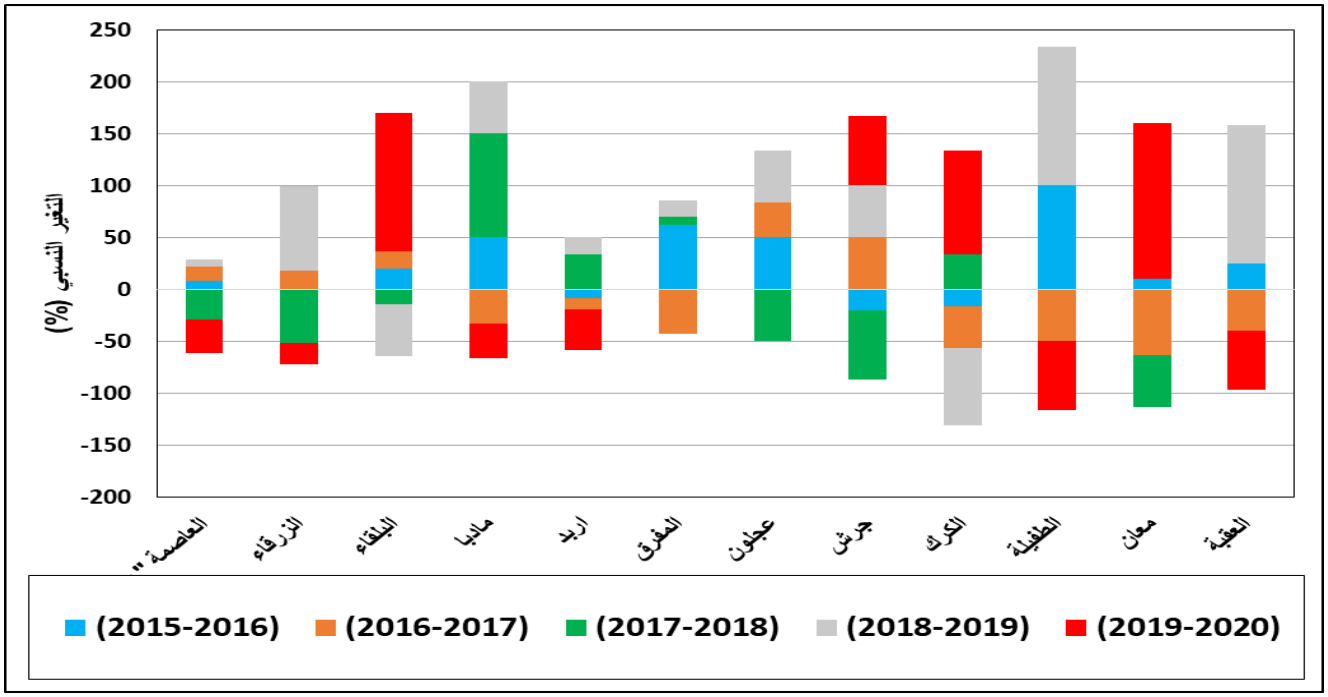

يتضح من الجدول (4) والشكل (4) التباين في أعداد الجرائم المخلة بالثقة العامة في محافظات المملكة الأردنية الهاشمية للفترة (2015 –2020) مع وجود اتجاه عام نحو التزايد والانخفاض في أعدادها، ووجود تغير نسبي في أعدادها، حيث كان أكثر تغير نسبي في أعداد الجرائم المخلة بالثقة العامة في محافظة الطفيلة التي تراوحت نسب تغيرها النسبي بين (116.67–) الى (233.00 %) ، تلاها في محافظة مأدبا التي تراوحت نسب تغيرها النسبي بين (66.67–) الى (200.00 %) ، أما المحافظات التي شهدت تغيرات نسبية قليلة في أعداد الجرائم المخلة بالثقة العامة فقد تمثلت في محافظة العاصمة التي تراوحت نسب تغيرها النسبي بين (61.16–) الى (28.59 %) وفي محافظة اربد التي تراوحت نسب تغيرها النسبي بين (58.37–) الى (50.00 %).

ثالثاً: تطور أعداد الجرائم الواقعة على الأموال:

يبين الجدول (5) والشكل (5) تطور أعداد الجرائم الواقعة على الأموال حسب محافظات المملكة الأردنية الهاشمية للفترة (2015 –2020)، والتي شملت (السرقة الجنائية، السرقة الجنحوية، الشروع بالسرقة، الاحتيال، سرقة السيارات).

AJSP
المجلة العربية للنشر العلمي
العدد واحد وأربعون
تاريخ الإصدار: 2 – آذار – 2022 م
www.ajsp.net
ISSN: 2663-5798

جدول (5)

أعداد الجرائم الواقعة على الأموال حسب محافظات المملكة للفترة (2015 – 2020)

المحافظات	السنة					
	2015	**2016**	**2017**	**2018**	**2019**	**2020**
العاصمة "عمان"	7710	6720	6575	8727	10082	6509
الزرقاء	1869	1802	1853	1512	1537	1584
البلقاء	1026	901	826	739	1047	916
مأدبا	284	276	364	473	376	306
اربد	2871	2594	2676	2722	2902	2380
المفرق	680	594	661	706	742	1015
عجلون	168	173	175	291	242	180
جرش	298	195	325	365	281	298
الكرك	368	322	372	466	532	471
الطفيلة	105	95	82	105	124	112
معان	177	128	165	233	191	122
العقبة	523	439	455	322	403	384

المصدر: من إعداد الباحث، بالاعتماد على التقرير الإحصائي الجنائي، الأمن العام، للسنوات(2015، 2016، 2017، 2018، 2019، 2020).

العدد واحد وأربعون
تاريخ الإصدار: 2 – آذار – 2022 م
www.ajsp.net
ISSN: 2663-5798

شكل (5)

التغير النسبي للجرائم الواقعة على الأموال في محافظات المملكة الأردنية الهاشمية للفترة (2015 –2020)

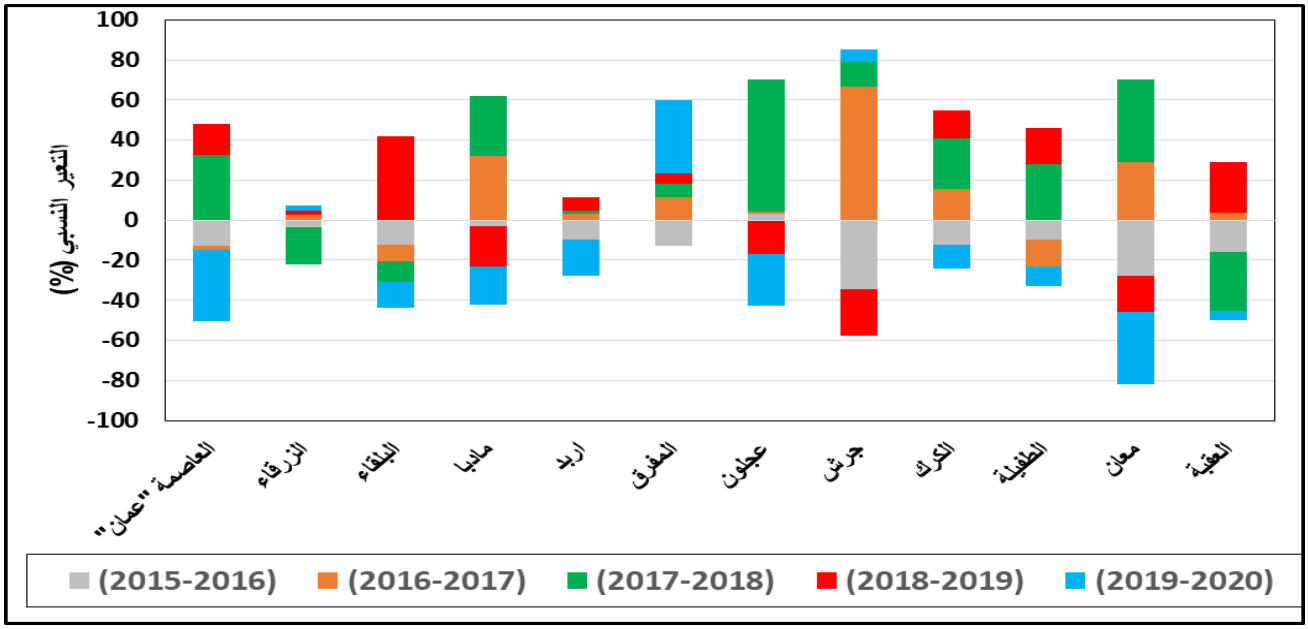

يتضح من الجدول (5) والشكل (5) التباين في أعداد الجرائم الواقعة على الأموال حسب محافظات المملكة الأردنية الهاشمية للفترة (2015 –2020) مع وجود اتجاه عام نحو التزايد والانخفاض في أعدادها، ووجود تغير نسبي في أعدادها، حيث بلغ أكثر تغير نسبي في أعداد الجرائم الواقعة على الأموال في محافظة معان والتي تراوحت نسب تغيرها النسبي بين (81.83–) الى (70.12 %)، تلاها في محافظة جرش التي تراوحت نسب تغيرها النسبي بين (57.75–) الى (85.02 %)، أما المحافظات التي شهدت تغيرات نسبية قليلة في أعداد الجرائم الواقعة على الأموال فقد تمثلت في محافظة الزرقاء التي تراوحت نسب تغيرها النسبي بين (21.98–) الى (7.54 %) وفي محافظة اربد التي تراوحت نسب تغيرها النسبي بين (27.63–) الى (11.49 %).

رابعاً: تطور أعداد الجرائم المخلة بالأخلاق والآداب العامة:

يبين الجدول (6) والشكل (6) تطور أعداد الجرائم المخلة بالأخلاق والآداب العامة حسب محافظات المملكة الأردنية الهاشمية للفترة (2015 –2020)، والتي شملت (جرائم الاغتصاب، والخطف، هتك العرض، جرائم البغاء، الزنا، الإجهاض).

العدد واحد وأربعون
تاريخ الإصدار: 2 – آذار – 2022 م
www.ajsp.net
ISSN: 2663-5798

جدول (6)

أعداد الجرائم المخلة بالأخلاق والآداب العامة حسب محافظات المملكة للفترة (2015 – 2020)

المحافظات	السنة					
	2015	2016	2017	2018	2019	2020
العاصمة "عمان"	579	762	777	743	758	673
الزرقاء	169	182	195	229	221	184
البلقاء	68	71	85	105	89	78
مأدبا	24	78	31	20	22	36
اربد	225	218	258	197	210	191
المفرق	63	64	52	83	78	90
عجلون	18	17	24	12	25	17
جرش	16	35	28	36	34	41
الكرك	35	31	23	43	45	35
الطفيلة	7	4	4	5	7	7
معان	29	16	17	19	23	13
العقبة	42	29	48	47	38	37

المصدر: من إعداد الباحث، بالاعتماد على التقرير الإحصائي الجنائي، الأمن العام، للسنوات(2015، 2016، 2017، 2018، 2019، 2020).

العدد واحد وأربعون
تاريخ الإصدار: 2 – آذار – 2022 م
www.ajsp.net
ISSN: 2663-5798

شكل (6)

التغير النسبي للجرائم المخلة بالأخلاق والآداب العامة في محافظات المملكة الأردنية الهاشمية للفترة (2015 –2020)

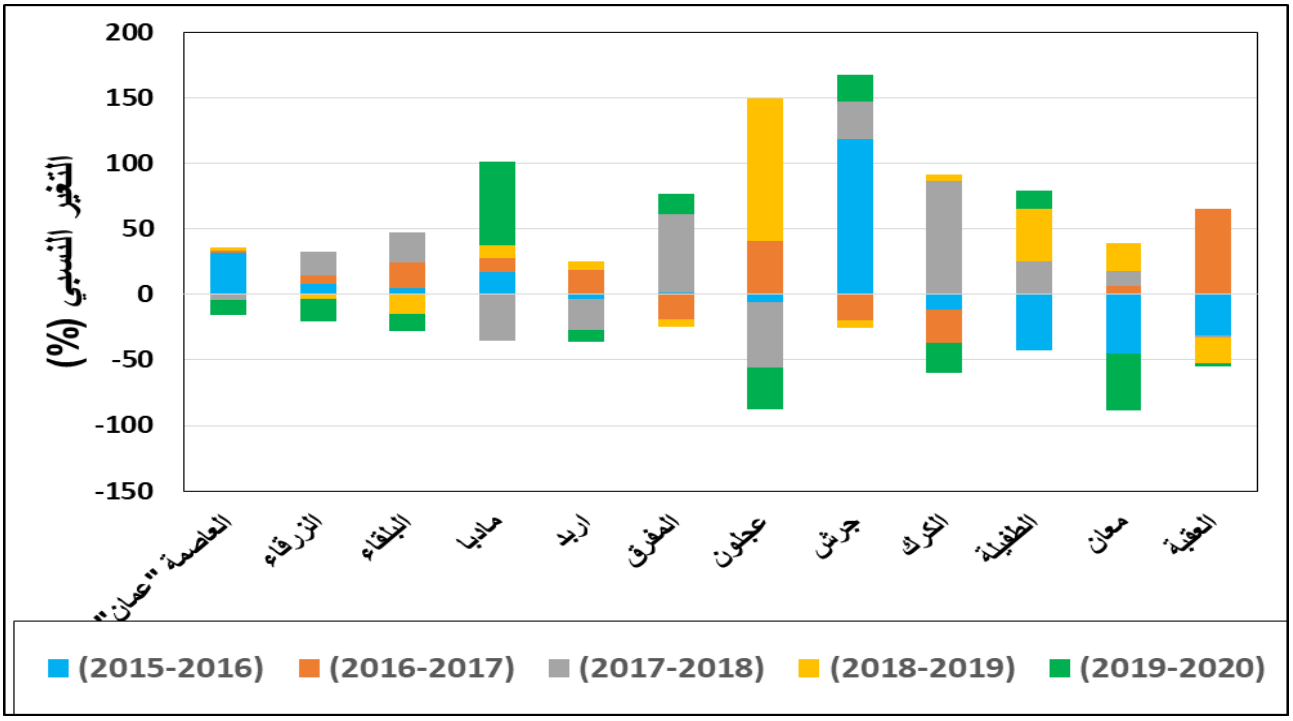

يتضح من الجدول (6) والشكل (6) التباين في أعداد الجرائم المخلة بالأخلاق والآداب العامة حسب محافظات المملكة الأردنية الهاشمية للفترة (2015 –2020) مع وجود اتجاه عام نحو التزايد والانخفاض في أعدادها، ووجود تغير نسبي في أعدادها، حيث بلغ أكثر تغير نسبي في أعداد الجرائم المخلة بالأخلاق والآداب العامة في محافظة عجلون والتي تراوحت نسب تغيرها النسبي بين (87.55–) الى (149.50 %)، تلاها في محافظة جرش التي تراوحت نسب تغيرها النسبي بين (25.56–) الى (167.90 %)، أما المحافظات التي شهدت تغيرات نسبية قليلة في أعداد الجرائم المخلة بالأخلاق والآداب العامة فقد تمثلت في محافظة العاصمة التي تراوحت نسب تغيرها النسبي بين (15.58–) الى (35.59 %) وفي محافظة الزرقاء التي تراوحت نسب تغيرها النسبي بين (20.23–) الى (32.27 %).

خامساً: تطور أعداد الجرائم التي تقع على الإدارة العامة:

يبين الجدول (7) والشكل (7) تطور أعداد الجرائم التي تقع على الإدارة العامة حسب محافظات المملكة الأردنية الهاشمية للفترة (2015 –2020)، والتي شملت (جرائم الرشوة، والاختلاس، واستثمار الوظيفة، المقاومة والاعتداء على الموظفين).

العدد واحد وأربعون
تاريخ الإصدار: 2 – آذار – 2022 م
www.ajsp.net
ISSN: 2663-5798

جدول (7)

أعداد الجرائم التي تقع على الإدارة العامة حسب محافظات المملكة للفترة (2015 – 2020)

المحافظات	السنة					
	2015	2016	2017	2018	2019	2020
العاصمة "عمان"	1035	1205	1267	1324	1234	1257
الزرقاء	214	231	282	300	207	246
البلقاء	137	187	157	123	118	119
مأدبا	51	66	44	72	33	67
اربد	412	414	368	400	333	321
المفرق	51	55	54	96	108	131
عجلون	22	43	22	31	20	25
جرش	53	52	74	60	58	54
الكرك	51	71	61	81	84	81
الطفيلة	39	62	47	47	52	41
معان	52	31	38	54	65	86
العقبة	132	139	91	121	107	159

المصدر: من إعداد الباحث، بالاعتماد على التقرير الإحصائي الجنائي، الأمن العام، للسنوات(2015، 2016، 2017، 2018، 2019، 2020).

العدد واحد وأربعون
تاريخ الإصدار: 2 – آذار – 2022 م
www.ajsp.net
ISSN: 2663-5798

شكل (7)

التغير النسبي للجرائم التي تقع على الإدارة العامة في محافظات المملكة الأردنية الهاشمية للفترة (2015 –2020)

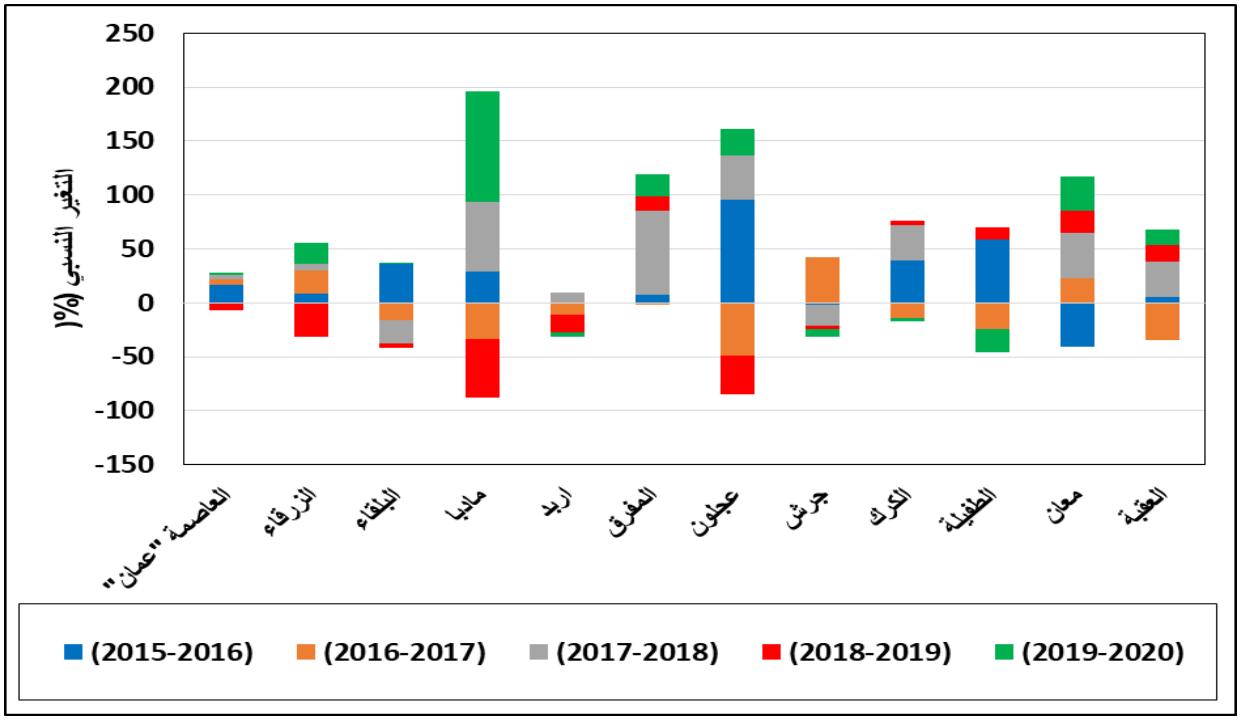

يتضح من الجدول (7) والشكل (7) التباين في أعداد الجرائم التي تقع على الإدارة العامة حسب محافظات المملكة الأردنية الهاشمية للفترة (2015 –2020) مع وجود اتجاه عام نحو التزايد والانخفاض في أعدادها، ووجود تغير نسبي في أعدادها، حيث بلغ أكثر تغير نسبي في أعداد الجرائم التي تقع على الإدارة العامة في محافظة مأدبا والتي تراوحت نسب تغيرها النسبي بين (87.50–) الى (196.07 %)، تلاها في محافظة عجلون التي تراوحت نسب تغيرها النسبي بين (84.32–) الى (161.36 %)، أما المحافظات التي شهدت تغيرات نسبية قليلة في أعداد الجرائم التي تقع على الإدارة العامة فقد تمثلت في محافظة العاصمة التي تراوحت نسب تغيرها النسبي بين (6.79–) الى (27.93 %) وفي محافظة الزرقاء التي تراوحت نسب تغيرها النسبي بين (31.46–) الى (9.18 %).

سادساً: تطور أعداد الجرائم التي تشكل خطراً على السلامة العامة:

يبين الجدول (8) والشكل (8) تطور أعداد الجرائم التي تشكل خطراً على السلامة العامة حسب محافظات المملكة الأردنية الهاشمية للفترة (2015 –2020)، والتي شملت (إطلاق العيارات النارية، والاتفاق الجنائي).

العدد واحد وأربعون
تاريخ الإصدار: 2 – آذار – 2022 م
www.ajsp.net
ISSN: 2663-5798

جدول (8)

أعداد الجرائم التي تشكل خطراً على السلامة العامة حسب محافظات المملكة للفترة (2015 – 2020)

المحافظات	السنة					
	2015	2016	2017	2018	2019	2020
العاصمة "عمان"	802	681	740	786	848	746
الزرقاء	204	233	224	225	257	262
البلقاء	175	160	164	169	193	180
مأدبا	55	63	60	71	70	121
اربد	251	261	242	327	377	352
المفرق	31	25	33	103	164	229
عجلون	18	25	23	46	48	49
جرش	27	34	21	29	33	45
الكرك	27	38	47	59	76	80
الطفيلة	11	25	16	31	25	20
معان	40	47	48	39	52	112
العقبة	89	63	34	40	61	37

المصدر: من إعداد الباحث، بالاعتماد على التقرير الإحصائي الجنائي، الأمن العام، للسنوات(2015، 2016، 2017، 2018، 2019، 2020).

العدد واحد وأربعون
تاريخ الإصدار: 2 – آذار – 2022 م
www.ajsp.net
ISSN: 2663-5798

شكل (8)

التغير النسبي للجرائم التي تشكل خطراً على السلامة العامة في محافظات المملكة الأردنية الهاشمية للفترة (2015 –2020)

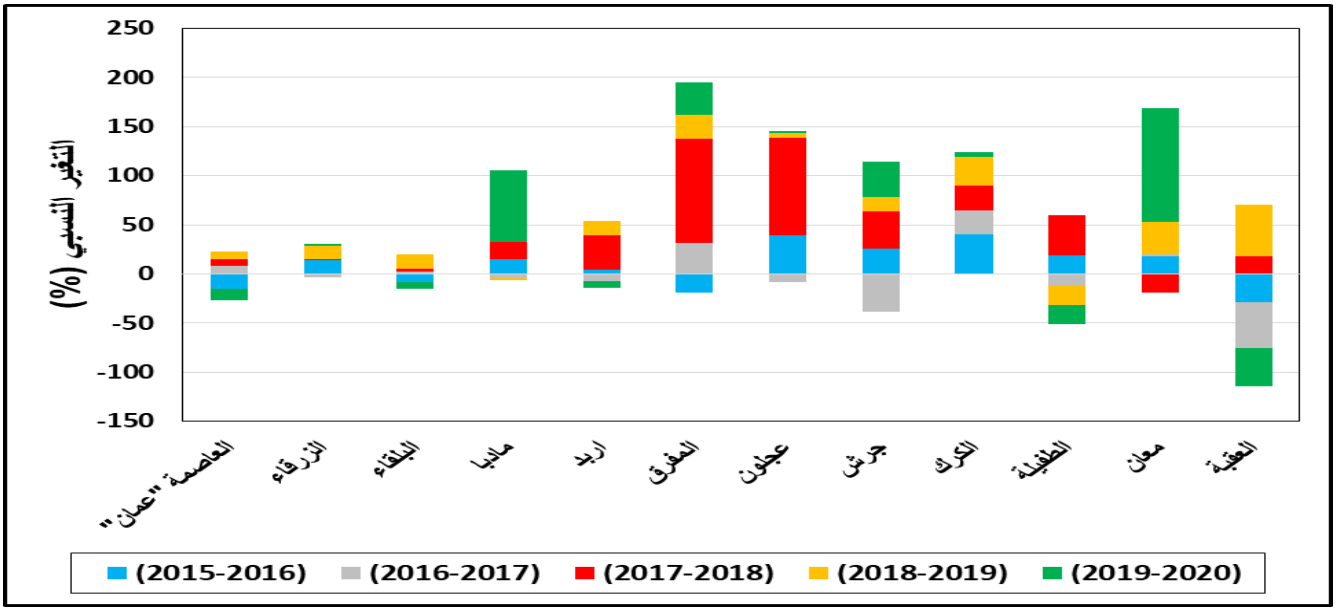

يتضح من الجدول (8) والشكل (8) التباين في أعداد الجرائم التي تشكل خطراً على السلامة العامة حسب محافظات المملكة الأردنية الهاشمية للفترة (2015 –2020) مع وجود اتجاه عام نحو التزايد والانخفاض في أعدادها، ووجود تغير نسبي في أعدادها، حيث بلغ أكثر تغير نسبي في أعداد الجرائم التي تشكل خطراً على السلامة العامة في محافظة المفرق والتي تراوحت نسب تغيرها النسبي بين (19.35–) الى (194.92 %)، تلاها في محافظة معان التي تراوحت نسب تغيرها النسبي بين (18.34) الى (168.34 %)، أما المحافظات التي شهدت تغيرات نسبية قليلة في أعداد الجرائم التي تشكل خطراً على السلامة العامة فقد تمثلت في محافظة الزرقاء التي تراوحت نسب تغيرها النسبي بين (3.86–) الى (30.82 %) وفي محافظة البلقاء التي تراوحت نسب تغيرها النسبي بين (15.30–) الى (19.74 %).

ويتضح من الجدول (9) والشكل (9) المعدل العام لأنماط الجرائم في الفترة (2015–2020) في محافظات المملكة.

العدد واحد وأربعون
تاريخ الإصدار: 2 – آذار – 2022 م
www.ajsp.net
ISSN: 2663-5798

جدول (9)

معدل أعداد الجرائم في محافظات المملكة للفترة (2015 – 2020)

المحافظة	معدل أعداد الجرائم					
	الجرائم التي تقع على الإنسان	الجرائم المخلة بالثقة العامة	الجرائم الواقعة على الأموال	الجرائم المخلة بالأخلاق والآداب	جرائم التي تقع على الإدارة العامة	الجرائم التي تشكل خطراً على السلامة العامة
العاصمة	435	113	7721	715	1220	767
الزرقاء	228	26	1693	197	247	234
البلقاء	118	11	909	83	140	174
مأدبا	36	4	347	35	56	73
اربد	240	22	2691	217	375	302
المفرق	55	14	733	72	83	98
عجلون	24	3	205	19	27	35
جرش	52	4	294	32	59	32
الكرك	57	4	422	35	72	55
الطفيلة	17	2	104	6	48	21
معان	28	6	169	20	54	56
العقبة	27	4	421	40	125	54
المعدل العام	110	18	1309	122	209	158

المصدر: من إعداد الباحث، بالاعتماد على التقرير الإحصائي الجنائي، الأمن العام، للسنوات(2015، 2016، 2017، 2018، 2019، 2020).

العدد واحد وأربعون
تاريخ الإصدار: 2 – آذار – 2022 م
www.ajsp.net
ISSN: 2663-5798

شكل (9)

معدل أعداد الجرائم في محافظات المملكة للفترة (2015 – 2020)

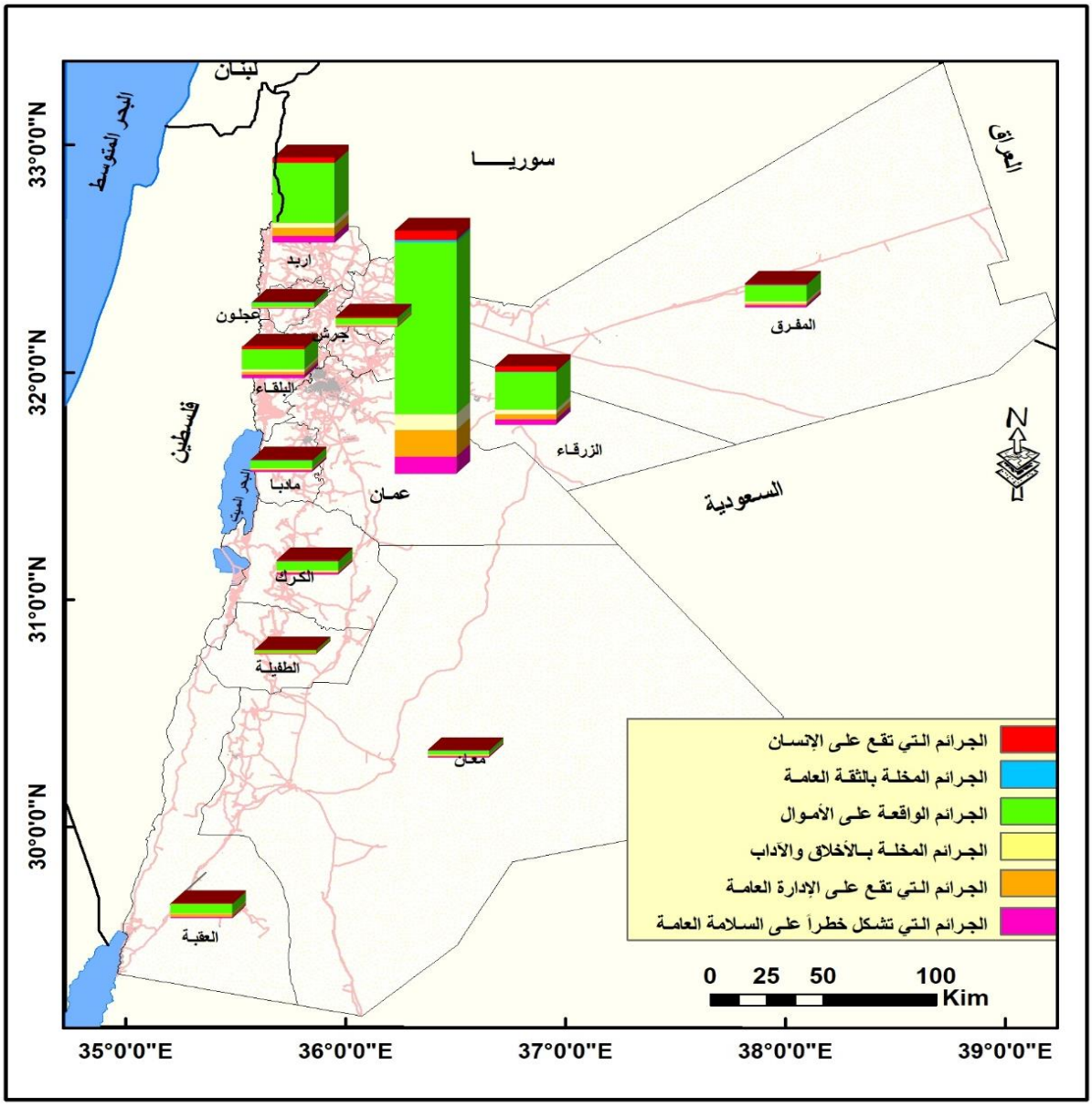

العدد واحد وأربعون
تاريخ الإصدار: 2 – آذار – 2022 م
www.ajsp.net
ISSN: 2663-5798

يتضح من الجدول (9) والشكل (9) ما يلي:

1) وجود تباين في معدلات ارتكاب الجرائم التي تقع على الإنسان في محافظات المملكة، حيث يتضح أن محافظات العاصمة واربد والزرقاء والبلقاء يزيد فيها معدل ارتكاب الجرائم التي تقع على الإنسان عن المعدل العام للمملكة البالغ (110 جرائم) للفترة (2015-2020) بينما حققت محافظات الكرك والمفرق وجرش ومأدبا ومعان والعقبة وعجلون والطفيلة على الترتيب معدلات أقل من المعدل العام لارتكاب الجرائم التي تقع على الإنسان.
2) وبالنسبة لتباين معدلات الجرائم المخلة بالثقة العامة، فيتضح وجود تباين في معدلات ارتكاب هذه الجرائم في محافظات المملكة، حيث يتضح أنها تتركز في محافظة العاصمة والزرقاء والذي يزيد فيهما معدلات الجرائم المخلة بالثقة العامة عن المعدل العام للمملكة والذي يبلغ (18) جريمة، بينما حققت باقي المحافظات معدلات أقل عن المعدل العام لارتكاب الجرائم المخلة بالثقة العامة.
3) وحول حول التباين المكاني لمعدلات الجرائم الواقعة على الأموال، فيتضح وجود تباين في معدلات ارتكاب هذه الجرائم في محافظات المملكة، حيث يظهر أنها تركزت بشكل كبير في محافظات العاصمة واربد والزرقاء العقبة والذي يزيد فيها معدلات الجرائم الواقعة على الأموال عن المعدل العام للمملكة والذي يبلغ (1309) جريمة، بينما حققت باقي المحافظات معدلات أقل عن المعدل العام لارتكاب الجرائم الواقعة على الأموال.
4) أما بالنسبة لتباين معدلات الجرائم المخلة بالأخلاق والآداب، فيتضح وجود تباين في معدلات ارتكاب هذه الجرائم في محافظات المملكة، حيث يظهر أنها تركزت بشكل كبير في محافظتي العاصمة والزرقاء والذي يزيد فيهما معدلات الجرائم المخلة بالأخلاق والآداب عن المعدل العام للمملكة والذي يبلغ (122) جريمة، بينما حققت باقي المحافظات معدلات أقل عن المعدل العام للجرائم المخلة بالأخلاق والآداب.
5) اما بالنسبة للتباين المكاني لمعدلات الجرائم التي تقع على الإدارة العامة، فيتضح وجود تباين في معدلات ارتكاب هذه الجرائم في محافظات المملكة، حيث يظهر أنها تركزت في محافظة العاصمة والزرقاء واربد، والذي يزيد فيها معدلات الجرائم التي تقع على الإدارة العامة عن المعدل العام للمملكة والذي يبلغ (209) جريمة، بينما حققت باقي المحافظات معدلات أقل عن المعدل العام للجرائم الواقعة على الإدارة العامة.
6) وأخيرا فيتضح وجود تباين في معدلات ارتكاب الجرائم التي تشكل خطرا على السلامة العامة في محافظات المملكة، حيث يظهر أن محافظات العاصمة واربد والزرقاء والبلقاء والذي يزيد فيها معدلات ارتكاب الجرائم التي تشكل خطرا على السلامة عن المعدل العام للمملكة والذي يبلغ (158) جريمة، بينما حققت باقي المحافظات معدلات أقل عن المعدل العام الجرائم التي تشكل خطراً على السلامة العامة.

الإجابة عن السؤال الثاني: ما درجة التباين في التوزيع المكاني للجرائم حسب اعداد في المحافظات الأردنية للفترة (2015-2020)

للإجابة عن هذا السؤال تم حساب نسبة عدد الجرائم في المحافظات إلى أعداد السكان فيها، وذلك لإعطاء صورة أوضح لتركز الجريمة في المحافظات حسب أعداد السكان، وللتعرف على التباين المكاني لارتكاب الجرائم في المحافظات حسب أعداد السكان فيها، تم أولا تحديد أعداد السكان في كل محافظة من واقع التعداد السكاني المقدر للسكان عام 2020م، ومن واقع التعداد السكاني لعام 2015م، وحساب متوسط أعداد الجرائم للفترة (2015-2020)، ومن ثم حساب المتوسط الحسابي للجرائم لكل (25000) نسمة، والجدول (10) يوضح متوسط عدد الجرائم في المحافظات للفترة (2015-2020) لكل 25000 نسمة.

AJSP
المجلة العربية للنشر العلمي
العدد واحد وأربعون
تاريخ الإصدار: 2 – آذار – 2022 م
www.ajsp.net
ISSN: 2663-5798

جدول (10)

التباين في معدل الجرائم في محافظات المملكة للفترة (2015 – 2020) لكل 25000 نسمة

المحافظة	عدد السكان المقدر عام 2020م	معدل أعداد الجرائم للفترة (2015–2020) لكل (25000) نسمة					
		الجرائم التي تقع على الإنسان	الجرائم المخلة بالثقة العامة	الجرائم الواقعة على الأموال	الجرائم المخلة بالأخلاق والآداب	جرائم تقع على الإدارة العامة	الجرائم التي تشكل خطراً على السلامة العامة
العاصمة "عمان"	4536500	2.40	0.62	42.55	3.94	6.73	4.23
الزرقاء	1545100	3.68	0.42	27.39	3.18	3.99	3.79
البلقاء	556600	5.31	0.51	40.84	3.71	6.30	7.79
مأدبا	214100	4.22	0.41	40.46	4.11	6.48	8.56
اربد	2003800	3.00	0.27	33.57	2.70	4.67	3.76
المفرق	622500	2.19	0.57	29.44	2.88	3.31	3.92
عجلون	199400	2.97	0.31	25.68	2.36	3.41	4.37
جرش	268300	4.81	0.37	27.36	2.95	5.45	2.94
الكرك	358400	3.94	0.24	29.42	2.46	4.99	3.80
الطفيلة	109000	3.90	0.34	23.81	1.30	11.01	4.89
معان	179300	3.95	0.79	23.61	2.72	7.58	7.85
العقبة	213000	3.15	0.45	49.41	4.71	14.65	6.34
الكلي	10806000	3.63	0.44	32.80	3.09	6.55	5.19

المصدر: من إعداد الباحث، بالاعتماد على التقرير الإحصائي الجنائي، الأمن العام، للسنوات(2015، 2016، 2017، 2018، 2019، 2020)، وبيانات التعداد السكاني الصادر عن دائرة الإحصاءات العامة..

العدد واحد وأربعون
تاريخ الإصدار: 2 – آذار – 2022 م
www.ajsp.net
ISSN: 2663-5798

شكل (10)

التباين في معدل الجرائم في محافظات المملكة للفترة (2015 – 2020) لكل 25000 نسمة

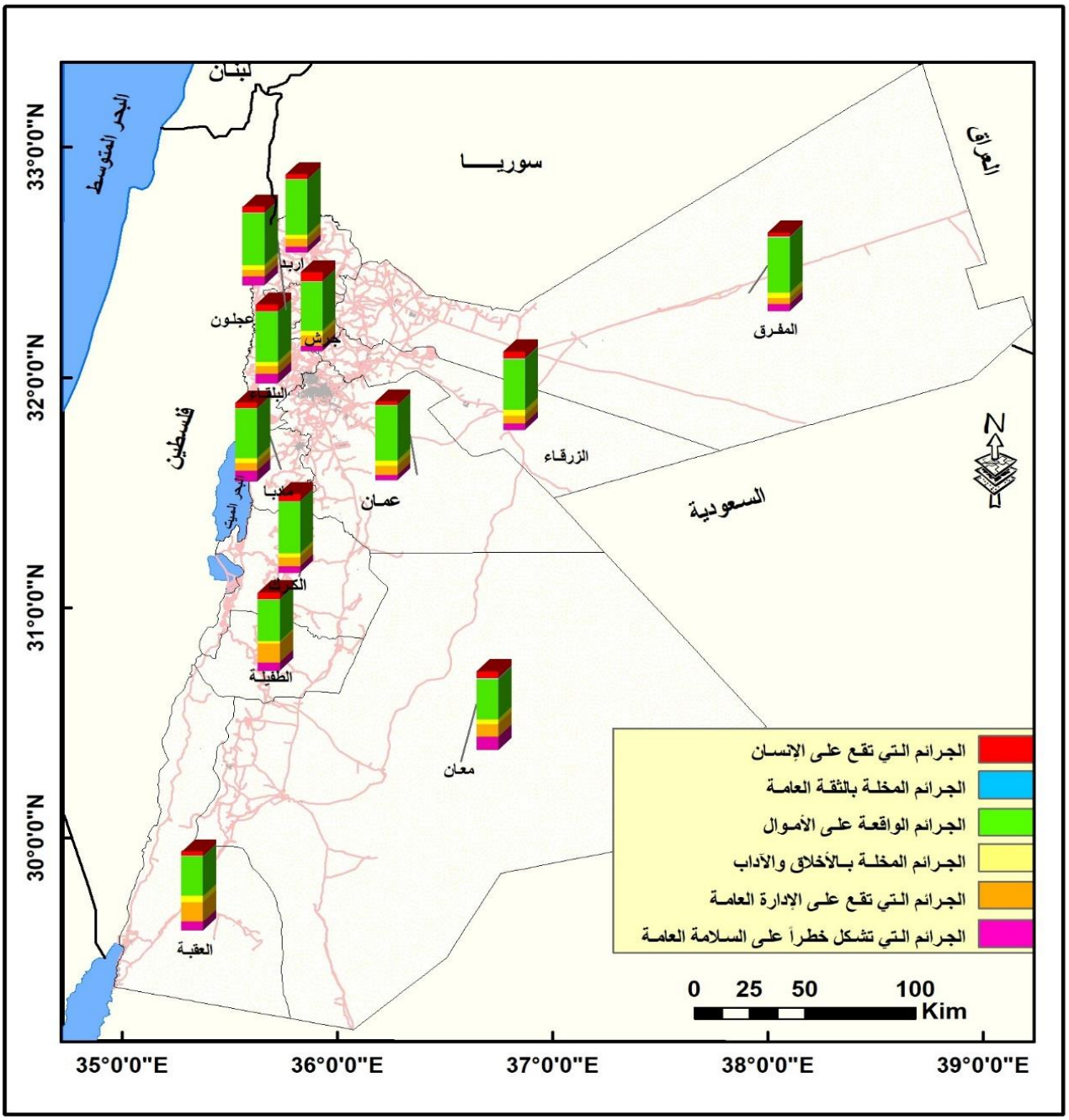

يتضح من الجدول (10) والشكل (10) ما يلي:

1) وجود تباين في معدلات ارتكاب الجرائم في محافظات المملكة منسوبا لأعداد السكان فيها، حيث يتضح أن محافظات البلقاء وجرش ومأدبا ومعان والكرك والطفيلة والزرقاء يزيد فيها معدل ارتكاب الجرائم التي تقع على الإنسان عن المعدل العام للمملكة والذي يبلغ (3.63 جريمة: 25000 نسمة) بينما حققت محافظات العقبة وإربد وعجلون والعاصمة والمفرق على الترتيب معدلات أقل عن المعدل العام لارتكاب الجرائم التي تقع على الإنسان.
2) أما بالنسبة لتباين معدلات الجرائم المخلة بالثقة العامة، فيتضح وجود تباين في معدلات ارتكاب هذه الجرائم في محافظات المملكة منسوباً لأعداد السكان فيها، حيث يتضح أن محافظات معان والعاصمة والمفرق والبلقاء والعقبة يزيد فيها معدلات الجرائم المخلة بالثقة العامة عن المعدل العام للمملكة والذي يبلغ (0.44 جريمة: 25000 نسمة) بينما حققت محافظات الزرقاء ومأدبا وجرش والطفيلة وعجلون واربد والكرك على الترتيب معدلات أقل عن المعدل العام لارتكاب الجرائم المخلة بالثقة العامة.
3) وحول التباين المكاني لمعدلات الجرائم الواقعة على الأموال، فيتضح وجود تباين في معدلات ارتكاب هذه الجرائم في محافظات المملكة منسوبا لأعداد السكان فيها، حيث يظهر أن محافظات العقبة والعاصمة والبلقاء ومأدبا واربد يزيد فيها معدلات الجرائم الواقعة على الأموال عن المعدل العام للمملكة والذي يبلغ (32.80 جريمة: 25000 نسمة) بينما حققت محافظات المفرق والكرك والزرقاء وجرش وعجلون والطفيلة ومعان على الترتيب معدلات أقل عن المعدل العام لارتكاب الجرائم الواقعة على الأموال.
4) أما بالنسبة لتباين معدلات الجرائم المخلة بالأخلاق والآداب، فيتضح وجود تباين في معدلات ارتكاب هذه الجرائم في محافظات المملكة منسوباً لأعداد السكان فيها، حيث يظهر أن محافظات العقبة ومأدبا والعاصمة والبلقاء والزرقاء يزيد فيها معدلات الجرائم المخلة بالأخلاق والآداب عن المعدل العام للمملكة والذي يبلغ (3.09 جريمة: 25000 نسمة) بينما حققت محافظات جرش والمفرق ومعان واربد والكرك وعجلون والطفيلة على الترتيب معدلات أقل عن المعدل العام لارتكاب الجرائم المخلة بالأخلاق والآداب.
5) أما بالنسبة لتباين المكاني لمعدلات الجرائم التي تقع على الإدارة العامة، فيتضح وجود تباين في معدلات ارتكاب هذه الجرائم في محافظات المملكة منسوبا لأعداد السكان فيها، حيث يظهر أن محافظات العقبة والطفيلة ومعان والعاصمة يزيد فيها معدلات الجرائم الواقعة على الإدارة العامة عن المعدل العام للمملكة والذي يبلغ (6.55 جريمة: 25000 نسمة) بينما حققت محافظات جرش والكرك واربد والزرقاء وعجلون والمفرق على الترتيب معدلات أقل عن المعدل العام لارتكاب الجرائم الواقعة على الإدارة العامة.
6) وأخيراً فيتضح وجود تباين في معدلات ارتكاب الجرائم التي تشكل خطرا على السلامة العامة في محافظات المملكة منسوبا لأعداد السكان فيها، حيث يظهر أن محافظات مادبا ومعان والبلقاء والعقبة يزيد فيها معدلات الجرائم التي تشكل خطرا على السلامة العامة عن المعدل العام للمملكة والذي يبلغ (6.55 جريمة: 25000 نسمة) بينما حققت محافظات الطفيلة وعجلون والعاصمة والمفرق والكرك والزرقاء واربد وجرش على الترتيب معدلات أقل عن المعدل العام لارتكاب الجرائم التي تشكل خطراً على السلامة العامة.

العدد واحد وأربعون
تاريخ الإصدار: 2 – آذار – 2022 م
www.ajsp.net
ISSN: 2663-5798

مناقشة النتائج:

أولاً: توصلت نتائج الدراسة إلى وجود اتجاه عام نحو التزايد في أعداد الجرائم في المملكة الأردنية الهاشمية في الفترة (2015–2020)، ووجود تغير نسبي في أعدادها، حيث شهد عام (2019) أكبر عدد للجرائم، بينما شهد عام (2020) أقل عدد لها، وبينت نتائج الدراسة وجود تباين في أعداد ارتكاب الجرائم حسب نمطها خلال فترة الدراسة، مع وجود تغير نسبي في أعدادها، حيث كان أكثر تغير لها في الجرائم المخلة بالثقة العامة تلاها الجرائم الواقعة على الأموال، أما الجرائم التي شهدت تغيرات نسبية قليلة في أعدادها فجاءت الجرائم التي تقع على الإنسان والجرائم المخلة بالأخلاق والآداب العامة. وأظهرت النتائج وجود تباين في أعداد الجرائم التي تقع على الإنسان في محافظات المملكة الأردنية الهاشمية للفترة (2015 –2020) مع وجود تغير نسبي في أعدادها، حيث كان أكثر تغير نسبي لها في محافظة معان، تلاها في محافظة المفرق، أما المحافظات التي شهدت تغيرات نسبية قليلة فقد تمثلت في محافظتي العاصمة واربد. كما توصلت النتائج إلى وجود تباين في أعداد الجرائم المخلة بالثقة العامة مع وجود تغير نسبي في أعدادها، حيث كان أكثر تغير نسبي لها في محافظة الطفيلة، تلاها في محافظة مأدبا، أما المحافظات التي شهدت تغيرات نسبية قليلة في أعداد الجرائم المخلة بالثقة العامة فقد تمثلت في محافظتي العاصمة واربد. وبينت النتائج وجود تباين في أعداد الجرائم الواقعة على الأموال مع وجود تغير نسبي في أعدادها، حيث كان أكثر تغير نسبي لها في محافظة معان، تلاها في محافظة جرش، أما المحافظات التي شهدت تغيرات نسبية قليلة في أعدادها فقد تمثلت في محافظتي الزرقاء واربد. وكذلك تبين من النتائج وجود تباين في أعداد الجرائم المخلة بالأخلاق والآداب العامة مع وجود تغير نسبي في أعدادها، حيث كان أكثر تغير نسبي لها في محافظة عجلون، تلاها في محافظة جرش، أما المحافظات التي شهدت تغيرات نسبية قليلة في أعداد الجرائم المخلة بالأخلاق والآداب العامة فقد تمثلت في محافظتي العاصمة والزرقاء واربد. وتوصلت النتائج إلى وجود تباين في أعداد الجرائم التي تقع على الإدارة العامة مع وجود تغير نسبي في أعدادها، حيث كان أكثر تغير نسبي لها في محافظة مأدبا، تلاها محافظة عجلون، أما المحافظات التي شهدت تغيرات نسبية قليلة في أعداد الجرائم التي تقع على الإدارة العامة فقد تمثلت في محافظتي العاصمة واربد، وأخيراً اتضح من النتائج وجود تباين في أعداد الجرائم التي تشكل خطراً على السلامة العامة مع وجود تغير نسبي في أعدادها، حيث كان أكثر تغير نسبي لها في محافظة المفرق، تلاها محافظتي العقبة ومعان، أما المحافظات التي شهدت تغيرات نسبية قليلة في أعداد الجرائم التي تشكل خطراً على السلامة العامة خلال فترة الدراسة فقد تمثلت في محافظتي الزرقاء والعاصمة.

وتفسر الدراسة هذه النتائج إلى عدة عوامل والتي من أهمها التفاوت في أعداد السكان في المحافظات، وكذلك إلى الاختلاف في المستوى الاقتصادي والاجتماعي للسكان في المحافظات، وتشير الدراسة أن الأسباب الاقتصادية وعلى رأسها الفقر والبطالة من أهم أسباب زيادة معدلات الجريمة. كما اسهم زيادة الهجرات الخارجية وتركزها في بعض المحافظات مثل المفرق واربد وعمان والزرقاء إلى التباين في أعداد الجرائم بين محافظات الأردن وكذلك الى الهجرات الداخلية من التجمعات السكانية الصغيرة إلى المدن الكبيرة، وقد اشارت دراسة (Ernest and Bogue, 1985) إلى أن معدلات الجريمة ترتفع كثيراً في المناطق المزدحمة التي يتركز بها عدد كبير من المهاجرين، وأن نسبة الإجرام ترتفع في هذه المناطق بسبب تواجد عدد كبير من الأسر المفككة اجتماعياً. وتتوافق النتائج مع دراسة (البطوش، 2015) والتي أظهرت وجود تباين في توزيع أعداد الجرائم بين المحافظات في الأردن بحيث كان التركز الكبير للجرائم في محافظات العاصمة وإربد والزرقاء والبلقاء ومأدبا.

العدد واحد وأربعون
تاريخ الإصدار: 2 – آذار – 2022 م
www.ajsp.net
ISSN: 2663-5798

ثانياً: أظهرت النتائج أن محافظات العاصمة واربد والزرقاء والبلقاء يزيد فيها معدل ارتكاب الجرائم التي تقع على الإنسان عن المعدل العام للمملكة البالغ (110 جرائم) للفترة (2015–2020) بينما حققت محافظات الكرك والمفرق وجرش ومأدبا ومعان والعقبة وعجلون والطفيلة على الترتيب معدلات أقل من المعدل العام لارتكاب الجرائم التي تقع على الإنسان، وفي المقابل بينت النتائج أن محافظات البلقاء وجرش ومأدبا ومعان والكرك والطفيلة والزرقاء يزيد فيها معدل ارتكاب الجرائم التي تقع على الإنسان عن المعدل العام للمملكة منسوبا لأعداد السكان فيها والذي يبلغ (3.63 جريمة : 25000 نسمة) بينما حققت محافظات العقبة وإربد وعجلون والعاصمة والمفرق على الترتيب معدلات أقل عن المعدل العام لارتكاب الجرائم التي تقع على الإنسان. وكشفت النتائج أن الجرائم المخلة بالثقة العامة تتركز في محافظتي العاصمة والزرقاء والذي يزيد فيهما معدلاتها عن المعدل العام للمملكة والبالغ (18) جريمة خلال فترة الدراسة، بينما حققت باقي محافظات المملكة معدلات أقل عن المعدل العام لارتكاب هذه الجرائم، وفي المقابل بينت النتائج أن محافظات معان والعاصمة والمفرق والبلقاء والعقبة يزيد فيها معدلات الجرائم المخلة بالثقة العامة عن المعدل العام للمملكة منسوبا لأعداد السكان فيها والذي يبلغ (0.44 جريمة : 25000 نسمة) بينما حققت باقي محافظات المملكة معدلات أقل عن المعدل العام لارتكاب هذه الجرائم. وكشفت النتائج أن الجرائم الواقعة على الأموال تتركز في محافظات العاصمة واربد والزرقاء العقبة والذي يزيد فيهما معدلاتها عن المعدل العام للمملكة والبالغ (1309) جريمة خلال فترة الدراسة، بينما حققت باقي محافظات المملكة معدلات أقل عن المعدل العام لارتكاب هذه الجرائم، وفي المقابل بينت النتائج أن محافظات العقبة والعاصمة والبلقاء ومأدبا واربد يزيد فيها معدلات الجرائم المخلة بالثقة العامة عن المعدل العام للمملكة منسوبا لأعداد السكان فيها والذي يبلغ (32.80 جريمة : 25000 نسمة) بينما حققت باقي محافظات المملكة معدلات أقل عن المعدل العام لارتكاب هذه الجرائم. وكشفت النتائج أن الجرائم المخلة بالأخلاق والآداب تركزت بشكل كبير في محافظتي العاصمة والزرقاء والذي يزيد فيهما معدلاتها عن المعدل العام للمملكة والبالغ (122) جريمة خلال فترة الدراسة، بينما حققت باقي محافظات المملكة معدلات أقل عن المعدل العام لارتكاب هذه الجرائم، وفي المقابل بينت النتائج أن محافظات العقبة ومأدبا والعاصمة والبلقاء والزرقاء يزيد فيها معدلات الجرائم المخلة بالأخلاق والآداب عن المعدل العام للمملكة منسوبا لأعداد السكان فيها والذي يبلغ (3.09 جريمة : 25000 نسمة) بينما حققت باقي محافظات المملكة معدلات أقل عن المعدل العام لارتكاب هذه الجرائم. **وكشفت النتائج أن الجرائم التي تقع على الإدارة العامة تركزت بشكل كبير في محافظات العاصمة والزرقاء واربد** والذي يزيد فيها معدلاتها عن المعدل العام للمملكة والبالغ (209) جريمة خلال فترة الدراسة، بينما حققت باقي محافظات المملكة معدلات أقل عن المعدل العام لارتكاب هذه الجرائم، وفي المقابل بينت النتائج أن محافظات العقبة والطفيلة ومعان والعاصمة يزيد فيها معدلات الجرائم التي تقع على الإدارة العامة عن المعدل العام للمملكة منسوبا لأعداد السكان فيها والذي يبلغ (6.55 جريمة: 25000 نسمة) بينما حققت باقي محافظات المملكة معدلات أقل عن المعدل العام لارتكاب هذه الجرائم. كشفت النتائج أن الجرائم التي تشكل خطرا على السلامة العامة تركزت بشكل كبير في محافظات العاصمة واربد والزرقاء والبلقاء والذي يزيد فيها معدلاتها عن المعدل العام للمملكة والبالغ (158) جريمة خلال فترة الدراسة، بينما حققت باقي محافظات المملكة معدلات أقل عن المعدل العام لارتكاب هذه الجرائم، وفي المقابل بينت النتائج أن محافظات مأدبا ومعان والبلقاء والعقبة يزيد فيها معدلات الجرائم التي تشكل خطرا على السلامة العامة عن المعدل العام للمملكة منسوبا لأعداد السكان فيها والذي يبلغ (5.19 جريمة: 25000 نسمة) بينما حققت باقي محافظات المملكة معدلات أقل عن المعدل العام لارتكاب هذه الجرائم.

وتفسر الدراسة هذه النتائج إلى عدة عوامل والتي من أهمها تركز السكان في بعض محافظات المملكة، وكذلك إلى الاختلاف في المستوى خصائص السكان الاقتصادية والاجتماعية للسكان في المحافظات، وكذلك إلى تباين كثافة أعداد المباني والمنشآت، والصناعات وكثافة

الحركة التجارية، وكذلك إلى التباين في كثافة المشاريع التنموية والخدمات المقدمة للسكان، فقد أكدت النظريات الإيكولوجية على البيئة المحيطة بالفرد واعتبرتها من العوامل الرئيسة المؤدية إلى ارتكاب الجريمة، وان الفروق بين البيئات الاجتماعية تؤدي إلى اختلاف في نسب الجريمة وأنماطها، ومن ناحية أخرى فإن معدلات وحجم الجرائم وتباينها في محافظات المملكة تتحدد في ضوء ثلاثة عناصر رئيسة، وهي المجرم ذو الرغبة أو المتحفز أو المدفوع لارتكاب الجريمة، وتوفر الأهداف المناسبة لارتكاب الجريمة ودرجة توفرها، وأخيرا غياب أو ضعف وسائل الضبط الاجتماعي الرسمي والتي تشكل رادع لارتكاب الجريمة. ويمكن تفسير النتائج إلى الاختلاف الى الخصائص المناخية في الأردن، فقد اشار منظرو الاتجاه الجغرافي بوجود علاقة بين تباين أعداد الجرائم والظروف الطبيعية والجغرافية والمناخية في المكان. وتتوافق النتائج مع دراسة (السهلي، 2020) والتي بينت نتائج هذه الدراسة وجود تباين كبير في توزيع الجرائم الجنائية بين المحافظات في دولة الكويت، حيث تركزت الجريمة في محافظتي حولي والجهراء. وتتوافق النتائج مع دراسة (السعايدة، 2020) والتي أظهرت نتائج هذه الدراسة أن أهم العوامل المؤثرة في زيادة معدلات الجريمة في بعض مناطق العاصمة عمان : الكثافة السكانية، ومساحة المنطقة، والبعد عن وسط المدينة، وتتوافق النتائج مع دراسة (Engjellushe & Myzafaer, 2018) والتي أظهرت نتائج هذه الدراسة أن معظم الجرائم تتركز في المدن الكبيرة ذات الكثافة السكانية المرتفعة، والتي يتميز سكانها بانخفاض المستوى التعليمي، وتزايد نسبة البطالة، وتدني الأوضاع الاقتصادية وتفشي الفقر الشديد.

التوصيات:

توصي الدراسة بما يلي:

1. الاهتمام بنشر إحصائيات الجريمة التفصيلية على مستوى المدن في المحافظات في الأردن؛ لأهمية ذلك في التحليل العميق للتباين المكاني للجريمة ومعرفة أماكن تركزها.
2. إجراء دراسات تفصيلية للتوزيع المكاني لجرائم محددة في المحافظات الأردنية الرئيسة مثل عمان واربد والزرقاء, مثل جرائم السرقات والقتل.
3. زيادة مستوى التواجد الأمني في المحافظات الأردنية التي تشهد زيادة في أعداد الجرائم مقارنة بالمحافظات الأخرى .

قائمة المراجع:

أبو راضي، فتحي عبد العزيز (2016) **التوزيعات المكانية وأساليب التحليل**، دار المعرفة الجامعية، القاهرة، مصر.

البطوش، مهند (2015) **التباين المكاني للجرائم في المملكة الأردنية الهاشمية خلال الفترة (2009–2013)**، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة مؤتة، الكرك، الأردن.

بن غضبان، فؤاد عيسى (2018) **نظم المعلومات الجغرافية الأهمية والتطبيق**، دار اسامة للنشر والتوزيع، عمان، الأردن.

الجميلي، فتحية (2001). **الجريمة والمجتمع ومرتكب الجريمة**.(ط1). دائرة المكتبة الوطنية، عمان، الأردن.

الربايعة، أحمد (1985) أنماط الجريمة في المجتمع الأردني وأشكال توزيعها، **مجلة دراسات**، الجامعة الأردنية، المجلد 102، العدد 11.

زعرور، طارق (2015) بعنوان "**النمط التوزيعي للجرائم والأوساط الحضرية في الجزائر**، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة حسيبة بن بو علي، الجزائر.

الزيادي، حسين عليوي (2015) **جغرافية الجريمة**، دار الحصاد للنشر والتوزيع، بيروت، لبنان.

السعايدة، خليل (2020) التباين المكاني للجريمة في محافظة العاصمة عمان، **مجلة جامعة النجاح للأبحاث، جامعة النجاح الوطنية، المجلد 34(3)**، ص ص 108–138، نابلس، فلسطين.

الزيني، سحر عوض (2014). **الأبعاد المكانية والجغرافية للجريمة في المملكة العربية السعودية**، ندوة جغرافية الجريمة، جامعة المنيا، 10 مارس– 2014، المنيا، مصر.

السهلي، راشد رجا (2020) **التباين المكاني والزماني للجرائم المرتكبة في دولة الكويت وخصائص مرتكبيها–دراسة ميدانية على نزلاء السجون في دولة الكويت**، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة مؤتة، الأردن

السماك، محمد أزهر (2020) **الفكر الجغرافي بين التراث المعرفي والجيومعلوماتية المعاصرة**، دار الصايل للنشر والتوزيع، عمان، الأردن.

الشقور، سطام (2018) **نظم المعلومات الجغرافية**، مكتبة التقوى للنشر والتوزيع، الكرك، الأردن.

طوقان، عوني يعقوب (2012). **التوزيع المكاني للجريمة في مدينة نابلس ومخيماتها دراسة في الجغرافية الاجتماعية**، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة النجاح، نابلس، فلسطين.

عبيدات، أحمد فوزي (1998) **أنماط الجريمة في محافظات شمال الأردن من منظور اجتماعي**، رسالة ماجستير غير منشورة، الجامعة الأردنية، عمان، الأردن.

مديرية الأمن العام، (2020) **بيانات وإحصائيات الجريمة**، عمان، الأردن.

النعيمي، موزة (2020) **تحليل نمط توزيع جرائم السرقة ودوافع ارتكابها في دولة الإمارات العربية المتحدة– أبوظبي**، رسالة دكتوراه غير منشورة، جامعة مؤتة، الأردن.

الوريكات، عايد عواد (2014) **نظريات علم الجريمة**، (ط2)، دار الشروق للنشر والتوزيع، عمان، الأردن.

Abu Rady, Fathi Abdel Aziz. (2016). Spatial Distributions and Methods of Analysis. University Knowledge House, Cairo, Egypt. (In Arabic)

Al-Batush, Muhannad. (2015). The Spatial Variation of Crimes in the Hashemite Kingdom of Jordan during the period (2009-2013), unpublished master's thesis, Mutah University, Karak, Jordan. (In Arabic)

Bin Ghadban, Fouad Issa. (2018). Geographical Information Systems Importance and Application. Osama House for Publishing and Distribution, Amman, Jordan. (In Arabic)

Al-Jumaily, Fathia. (2001). Crime, society and the perpetrator of the crime. Department of the National Library, Amman, Jordan. (In Arabic)

Al-Rabiah, Ahmed. (1985). Crime Patterns in Jordanian Society and Its Distribution, Dirasat Journal, University of Jordan, Volume 102, No. 11. (In Arabic)

Al-Saeeda, Khalil. (2020). Spatial Variation of Crime in the Capital Governorate Amman, An-Najah University Journal for Research, An-Najah National University, Volume 34 (3), pp. 108-138, Nablus, Palestine. (In Arabic)

Al-Sahli, Rashid Raja. (2020). The spatio-temporal variation of the crimes committed in the State of Kuwait and the characteristics of their perpetrators - a field study on prison inmates in the State of Kuwait, unpublished master's thesis, Mutah University, Jordan. (In Arabic)

Al-Sammak, Muhammad Azhar. (2020). Geographical Thought between Knowledge Heritage and ContemporaryGeoinformatics, Dar Al-Sael for Publishing and Distribution, Amman, Jordan. (In Arabic)

Al-Shaqour, Sattam. (2018). Geographical Information Systems, Al-Taqwa Library for Publishing and Distribution, Karak, Jordan. (In Arabic)

Al-Nuaimi, Moza. (2020). Analysis of the distribution pattern of theft crimes and their motives in the United Arab Emirates - Abu Dhabi. unpublished PhD thesis, Mutah University, Jordan. (In Arabic)

Al-Wareikat, Ayed Awwad. (2014). Criminological Theories. Dar Al-Shorouk for Publishing and Distribution, Amman, Jordan. (In Arabic)

Al-Zayni, Sahar Awad. (2014). Spatial and Geographical Dimensions of Crime in the Kingdom of Saudi Arabia, Crime Geography Symposium, Minya University, March 10 - 2014, Minya, Egypt. (In Arabic)

Al-Ziyadi, Hussein Aliwi. (2015). The Geography of Crime, Dar Al-Hassad for Publishing and Distribution, Beirut, Lebanon. (In Arabic)

Brantingham, P.L., and Brantingham, P.J. (1993). Environment, Routine and Situation: Towards a Patterns Theory of Crime'. In R.V.

Clinard, M., and Abbott, D. (1973). Crime in Developing Countries, Awile Interscience Publication, N.Y., USA.

Eack. E and David Weisbrurd. (2000). Crime and place , Crime Prevention Studies , Vol. 4 , Criminal Justice Press , Monsey , NY and The Police Executive Research Forum Washington D.C , pp 185-197.

Ernest W., Bogue, D. (1985). Urban Sociology, The University of Chicago Press, USA.

Engjellushe, Z. & Myzafaer, E. (2018). The Geography Of Crime In Albania 2000-2012, Multidisciplinary Journal If Global Marco Trends.

Harries, K.D. (1974). The geography of crime and justice. New York, NY: McGraw Hill.

Herbert, D. (2010). The Geography of Urban Crime, long man, London. Maria، S.، Teodora، R. (2008). Geographical Distribution of Crime in Italian Provinces: A Spatial Econometric Analysis، Social Science Research Network Electronic Paper Collection: http://ssrn.com/abstract=1105082

Herbert, David:(1982). The Geography Of Urban Crime . Longman, London.

Johnstone, J., W (1995) Social Class, Social Areas and Delinquency, Sociology and Social Research, 63, 49-72.

Kumar ، Ajay. (2017). Identification Of Crime Hotspots And Its Relationship With Offenders, Ministry of Interior، Kingdom of Bahrain.

Obeidat, Ahmed Fawzy. (1998). Crime Patterns in the Northern Governorates of Jordan from a Social Perspective, Unpublished Master's Thesis, University of Jordan, Amman, Jordan. (In Arabic)

Public Security Directorate. (2020). Crime Data and Statistics, Amman, Jordan. (In Arabic)

Rosenbaum, Dennis P. and Paul J. Lavrakas. (1996). Self-Reports about Place: The Application of Survey and Interview Methods to the Study of Small Areas. In Ronald v. Clarke, series Editor, Criminal Justice Press, Monsey, NY and The Police Executive Research Forum, Washington, D.C. ,pp 285-314

Sirleon, H. (1977). Crime and Justice, Basic Books, Inn Puplishers, N.Y., USA.

Toukan, Awni Yacoub (2012). The spatial distribution of crime in the city of Nablus and its camps, a study in social geography. unpublished master's thesis, An-Najah University, Nablus, Palestine. (In Arabic)

Zaarour, Tarek. (2015). entitled The Distributive Pattern of Crime and Urban Environments in Algeria. Unpublished Master's Thesis, Hassiba Benbou Ali University, Algeria. (In Arabic)

"The spatial variation of crime and its relative change in the governorates of the Hashemite Kingdom of Jordan Using GIS programs in the period (2015-2020)"

Researchers:

Zaid Al-Saidat *
Dr. Murad Al-Mwajda**
Dr. Wala'a Al-Sarirah ***

The study mainly aimed to identify the spatial variance of crimes in the Hashemite Kingdom of Jordan and their relative change, as well as to identify the degree of variance in the spatial distribution of crimes in relation to the population numbers in the governorates in the Hashemite Kingdom of Jordan for the period (2015-2020).

The study used the content analysis method for criminal data issued by the Public Security Directorate for the period (2015-2020), and the use of ArcGIS geographic information system software to sign and represent crime data in the governorates of the Kingdom, link them, and represent the results of statistical analysis on maps.

The results of the study revealed a general trend of an increase in the number of crimes in the Hashemite Kingdom of Jordan in the period (2015-2020), and the results showed a discrepancy in the number of crimes of different types in the governorates of the Kingdom with a relative change in their numbers during the study period, and the results showed that the governorates of the capital, Irbid and Zarqa And in Balqa, the crime rate in relation to its population is higher than the general rate of the Kingdom. The results revealed that crimes against the public administration, crimes that pose a threat to public safety, and crimes against public trust were largely concentrated in the governorates of the capital, Zarqa, and Irbid.

العدد واحد وأربعون
تاريخ الإصدار: 2 – آذار – 2022 م
www.ajsp.net
ISSN: 2663-5798

Based on the results of the study, a number of recommendations were formulated, the most important of which is to increase interest in publishing detailed crime statistics at the level of cities in the governorates in Jordan; The importance of this in the deep analysis of the spatial variation of crime and the knowledge of its concentration, as well as the increase in the level of security presence in the Jordanian governorates, which are witnessing an increase in the number of crimes compared to other governorates.

Keywords: Crime spatial variance, GIS programs.